الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة احمد دراية ادرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم : العلوم الإنسانية

الرقم التسلسلي:

رقم الجرد:

لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية (CCE) ودورها السياسي والعسكري 1956-1958

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ

تخصص تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالبتين :

آمال لمين.

فاطمة يوسفات.

إشراف الدكتور:

عبد الله خي.

السنة الدراسية :1436 – 1437 هـ /2015 – 2016 م

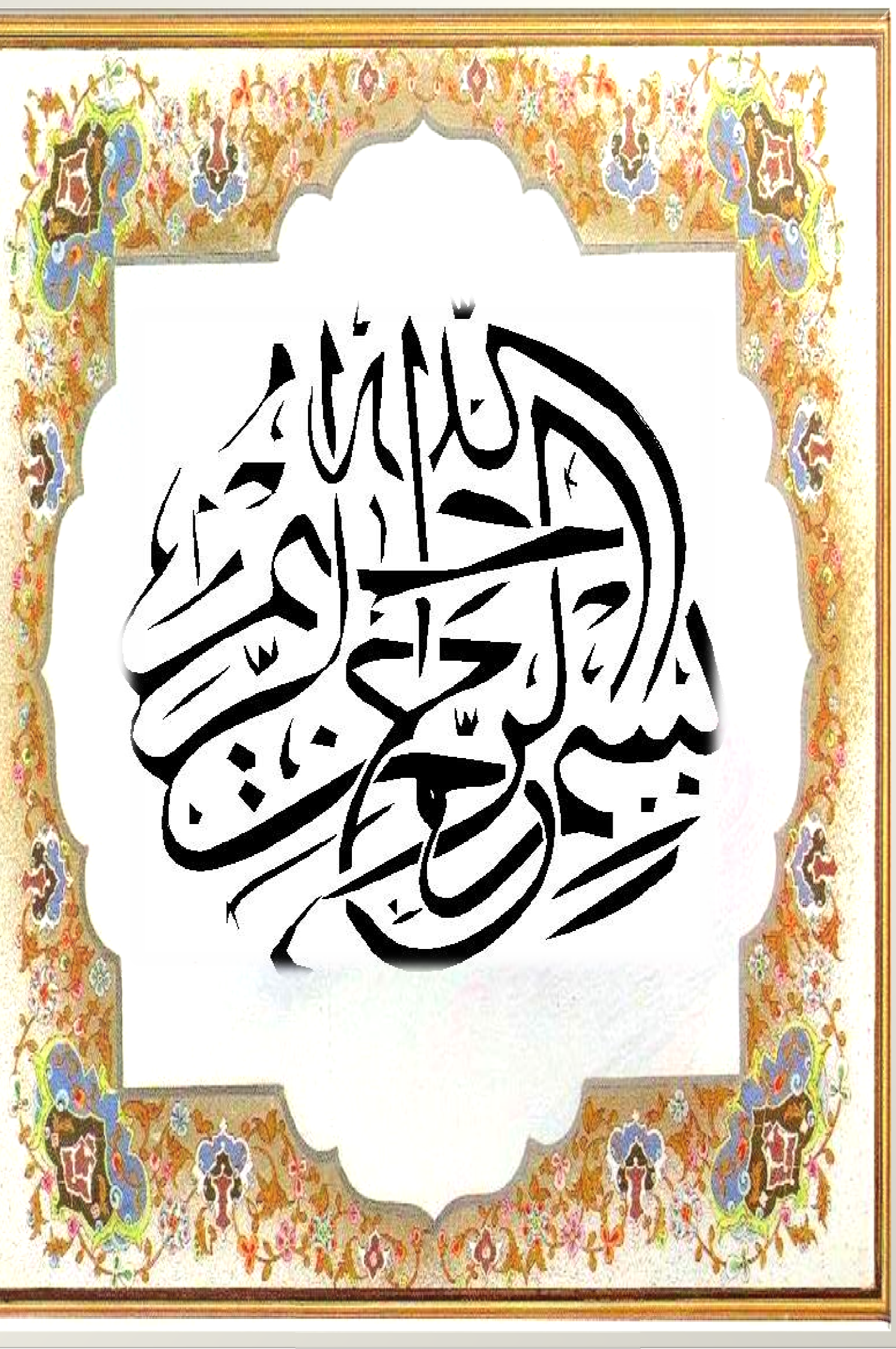
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى كل من هؤلاء:

- إلى أرواح شهداء الثورة ومجاهديها.
- إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض "والدتي الحبيبة ".
- إلى من جزع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب ...إلى من حصدا الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ...إلى القلب الكبير "والدي العزيز ".
- إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي " إخوتي [مصطفى – ميمونة – فاطمة – زينب – عبد الرحيم – أم البنين – وفاء].
- الى زوجة أخي الكبير [فاطمة الزهراء].
- إلى روح جدتي أمي الطاهرة "شريفة".
- إلى روح جدتي أبي الطاهرة "مبروكة ".
- إلى أعمامي وعلى رأسهم عمي الحاج عمر ....وخالاتي وأبنائهم كل واحد بإسمه خاصة "باحيا صليحة ".
- إلى براعم العائلة " وفاء (مبروكة)، محمد إسلام، ريحانة (شريفة)، محمد فاروق، علاء الدين، ضحى ".
- إلى أصدقائي وإخوتي بالحي الجامعي " فاطمة بايلك – حياة بلبالي "،وإلى كل من يعرفني من قريب أومن بعيد.
- إلى من شاركتني جهد وعناء هذا العمل " يوسفات فاطمة ".

آمال

الإهداء

لك ربي أسجد سجود الشكر داعية إياك أن تنفع بهذا العمل كل

من قرأه و تجعله صدقة جارية في مماتي

إلى من أهدوا لنا حياة الحرية و الكرامة ... و طلبوا الشهادة ليمنحونا نعمة الحياة

إلى من سقوا بدمائهم الزكية هذه الأرض المباركة بكل سخاء , و خلدوا ذكراهم بأروع صور التضحية والشجاعة والإيمان بالله ..

فكانوا الوقود الذي أشعل لهيب الثورة...والمشعل الذي أنار الجزائر بعد ظلام طويل دامس.

إلى كل من يؤمن ويعمل بصدق بقول الشهيد ديدوش مراد :

"إذا متنا دافعوا عن أفكارنا ".

أهدي عملي ووقوفي إجلالا أمام هؤلاء العمالقة الذين قلما يجود بهم التاريخ، شهداء الثورة التحريرية.

وإلى من أنار لنا درب الحياة بالأخلاق و التربية الفاضلة, وعلمنا أن العلم تواضع والعبادة إيمان والنجاح إرادة و الحياة عمل

جدي الغالي مولاي أحمد بارك الله لنا في عمره.

إلى من أهدت لنا زهرة شبابها , فغذت أريجا يملأ قلوبنا وعقولنا , أمي الغالية .

إلى صاحب القلب الكبير والصبر الطويل...والدي العزيز.

إلى أختي العزيزة وإخوتي كل واحد باسمه, الذين أمدوني بيد العون و المساعدة

إلى صديقاتي الوفيات

أهدي عملي هذا .

فاطمة

شكر وعرفان

- قال تعالى:[**وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم**] الآية 07 سورة إبراهيم .
- نشكر المولى عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل وما توفيقنا إلا بالله ونصلي ونسلم على خاتم اللأنبياء و المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.
- أما وقد وفقنا الله لإنهاء هذه الرسالة فما يسعنا إلاأن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ المشرف [**خيبي عبد الله**] لما قدمه لنا من توجيهات وتعليمات ومتابعة فجزاه الله ورعاه.
- كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى قسم التاريخ أساتذة وطلبة ونخص بالذكر الأستاذ "عبد السلام كمون".

سائلين الله عز وجل أن يجزي الجميع عنا خير الجزاء، كما نسأله التوفيق والسداد إنه سميع مجيب.

أمال وفاطمة

مـــــــــقدمة

مقدمة:

قد يتراءى للعامة أن معادلة الثورة الجزائرية التي حصلت الجزائر في الأخير من خلالها على الاستقلال كانت تساوي ثوار، سلاح ، جبال، مما أسفر في الأخير عن انهزام فرنسا وتحقيق الاستقلال متناسيين بذلك الدور الجبار والرهيب الذي لعبته التنظيمات السياسية والقيادية في الثورة، والذي تمكنت من خلاله من أن تدير حرب

المساومات والتنازلات مع العدو، التي كانت أصعب بكثير من حرب السلاح التي كان يخوضها الثوار في الجبال وميادين القتال، فيتفقون في شيء من ذلك مع الطرح الفرنسي القائل: بفكرة لا وعي الثوار وجهلهم بحجم وعواقب أفعالهم اللامسؤولة تلك.

لقد كان مؤتمر الصومام بكل تفاصيله ضربة قاصمة لظهر العدو لأنه استطاع برغم الصعوبات أن يضع اللمسات التنظيمية التي كان يفتقدها العمل الثوري في مرحلة الانطلاقة، مما صعب على العدو عملية نسف مشروع الثورة أكثر من ذي قبل وأسفر في الأخير عن ميلاد هيئات ومؤسسات رسمت معالم طريق الوصول إلى بناء الدولة الجزائرية الحرة والمستقلة تماما عن فرنسا، كان أهم هذه المؤسسات وأكثرها فاعلية على الصعيدين السياسي والعسكري آنذاك **"لجنة التنسيق والتنفيذ"**، على الرغم من استمرارها لفترة قصيرة لم تتجاوز العامين فقط إلا أن انجازاتها وما أعدت له وتوصلت إليه في الأخير كان أكبر بكثير مقارنة بعمرها.

ومن هنا تأتي دراسة هذا الموضوع الموسوم ب:**لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية ودورها السياسي والعسكري 1956-1958 م**

دوافع إختيار الموضوع:

هناك أسباب كثيرة دفعتنا لاختيار هذا الموضوع يمكن أن نلخص بعضها في النقاط الآتية:

أولا- الرغبة في إبراز الجانب التنظيمي للثورة الجزائرية.

ثانيا- الرغبة الشديدة في الاطلاع على هذا الجهاز وهيكلته ومجهوداته وكيفية سيره وكذا تأثيره على الثورة.

ثالثا- إستثمار وثائق وشهادات وكذا اعترافات لبعض الزعماء والقادة تفتح أمام الباحث أفاق جديدة للتعمق في بعض التفاصيل من أجل أن تكتمل الصورة الكلية لديه ويستطيع فهم الأحداث بطريقة منطقية وصحيحة.

رابعا- معظم الكتابات أو الدراسات ركزت على المواضيع الشاملة وأغفلت بعض الجزئيات الدقيقة والهامة في تاريخ الثورة التحريرية.

خامسا- إبراز مستوى الوعي والحس الفكري الذي كان يتمتع به قادة الثورة من خلال معرفة دور هذه الأجهزة والمؤسسات التنظيمية في قيادة الثورة على مستوى الداخل والخارج، وكذا معرفة أخطاء هؤلاء القادة والصعوبات التي واجهوها وتأثير ذلك على مسار الثورة التحريرية.

سادسا – ميولنا للمواضيع ذات الطرح السياسي أكثر من غيرها.

إشكالية البحث: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة عن الإشكالية الأتية:

فيم تمثل دور لجنة التنسيق والتنفيذ سياسيا وعسكريا في قيادة الثورة خلال الفترة الممتدة من 1956 إلى غاية 1958؟ وإلى أي مدى ساهمت هذه اللجنة في الدفع بالثورة الجزائرية نحو الاستقلال؟

وضمن هذه الإشكالية تندرج مجموعة من التساؤلات الفرعية التي سنحاول الإجابة عنها وهي كالآتي:

– ما هو الدور الذي لعبه مؤتمر الصومام في إرساء القواعد القيادية للثورة؟

–كيف أثرت الخلافات والانتقادات الموجهة لمؤتمر الصومام على المؤسسات المنبثقة عنه فيما بعد؟ والى أي حد وصلت هذه الخلافات؟

– كيف أنشأت لجنة التنسيق والتنفيذ؟ وما هو الهدف من وراء ذلك؟ وكيف كانت تركيبتها؟

– فيم تمثل الدور السياسي والعسكري الذي لعبته لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى؟ وكذا الدور السياسي والعسكري للجنة التنسيق والتنفيذ الثانية؟

– ما هي الأخطاء التي وقع فيها قادة لجنة التنسيق والتنفيذ؟ وكذا الصعوبات التي واجهتهم؟ وكيف أثر كل ذلك على عمل اللجنة وساهم في حلها؟

منهج الدراسة:

للإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها والإلمام بجميع تفاصيل البحث اعتمدنا على عدة مناهج تقتضيها طبيعة الموضوع وهي:

– المنهج التاريخي الوصفي: وذلك باستعراض الأحداث والوقائع التي صاحبت فترة عمل هذه اللجنة ووصفها وصفا دقيقا وذلك بغرض فهم التطورات الحاصلة في الثورة والأحداث المؤثرة على هذا الجهاز التنفيذي، مع مراعاة التسلسل الكرونولوجي لهذه الأحداث.

– المنهج التحليلي: وذلك بتحليل الوقائع والأحداث وكذا بعض المواقف لفهم الموضوع أكثر،وذلك بالرجوع إلى بعض الدراسات التي كانت أسبق في دراسة هاته الأحداث وتحليلها.

خطة البحث:

قمنا بتقسيم دراستنا إلى مقدمة وثلاثة فصول أتممناها بخاتمة ومجموعة ملاحق ذات صلة مباشرة بالموضوع، وقد حاولنا التمهيد للموضوع في الفصل الأول عندما خصصناه للحديث عن مؤتمر الصومام 1956 وعن كيفية التحضير لعقده، وسير أحداث هذا المؤتمر، بالإضافة إلى ذكر أعضاء الثورة المشاركين، وكذا الغائبين عنه، وكيف أثر غياب بعض القادة على قرارات هذا الأخير، وكذا أهم القرارات السياسية والإدارية والعسكرية التي خرج بها هذا المؤتمر، وأخيرا أهم الانتقادات الموجهة لهذا المؤتمر، وكيف أثر ذلك على الأجهزة التي انبثقت عنه خاصة وعلى مسار الثورة بصفة عامة، وبالتحديد قمنا بالتركيز على النقاط التي كانت سببا في الخلاف بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ والقادة المعارضون لقرارات الصومام.

الفصل الثاني الذي عنوناه بلجنة التنسيق والتنفيذ الأولى ودورها السياسي والعسكري من 1956 وإلى غاية 1957، خصصناه للحديث عن كيفية نشأة هذه اللجنة وصلاحياتها وعلاقتها بباقي أجهزة الثورة، بالإضافة إلى التعريف بأعضاء اللجنة وتحديد وظيفة ودور كل واحد منهم داخل اللجنة، والجزء الثاني أفردناه للحديث عن دور اللجنة في الجانبين السياسي والعسكري، وقد راعينا في ذلك التسلسل الكرونولوجي للأحداث بداية من إضراب الثمانية أيام 1957، ظروفه وأهدافه، وكذا المواقف المحلية والدولية منه وأخيرا معركة الجزائر1957، وانتقال اللجنة إلى تونس واستقرارها هناك وما ترتب عن ذلك من أحداث.

أما الفصل الثالث والأخير فخصصناه هو الآخر للحديث عن لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ودورها العسكري والسياسي في الفترة الممتدة من 1957 إلى 1958، وقد تحدثنا فيه عن اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في أوت 1957 وكيفية تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية التي أصبحت تختلف جزئيا عن سابقتها من حيث الصبغة التي طغت عليها والصلاحيات المحدودة التي منحت لها مقارنة بالأولى وغيرها من التفاصيل،كما لم يفتنا أن نعرف بأعضائها الجدد وتحديد دور كل واحد منهم، وارتأينا أيضا أن نركز على الصراع الذي نشب بين القادة العسكريين والسياسيين في اللجنة، ونقصد بذلك نزاع عبان رمضان مع الباءات الثلاث وما انجر عنه في الأخير من تصفية عبان سنة 1957، وأخيرا مصير اللجنة بعد رحيل هذا البطل السياسي، أما الجزء الثاني فخصصناه للحديث عن دور اللجنة عسكريا وسياسيا واختصرنا ذلك في على تأسيس لجنة العمليات العسكرية(COM) 1958 بالإضافة إلى تأسيس الحكومة المؤقتة (GBRA) 1958 وظروف نشأتها والأهداف المرجوة من تأسيسها.ثم خاتمة حاولنا فيها استخلاص بعض النتائج والفروق بين اللجنة الأولى والثانية وإسهام هذا الجهاز عموما في حقل الثورة التحريرية.

وفيما يتعلق بالمادة العلمية التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة فقد سعينا إلى جمع ما أمكن من المصادر والمراجع وعمدنا إلى التنويع بينها قصد إبراز مختلف الجوانب، ومن المصادر التي أعتمدنا عليها المذكرات الشخصية للقادة البارزين وعلى رأسها بن يوسف بن خدة في كتابه"شهادات ومواقف"، وكتاب سعد دحلب

"المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر"،وكلا هذين القائدين كانا عضوين في لجنة التنسيق والتنفيذ وتكلما بالتفصيل حول اللجنة وهيكلتها وسيرها ونشاطاتها وتطورها.

وكذلك مذكرات علي كافي بإعتباره عايش الأحداث وكان عنصرا فاعلا في الثورة التحريرية واستطاع أن يؤرخ لها فيم بعد.

أما المراجع فاعتمدنا على كتب محمد عباس منها "ثوار عظماء "،وكتاب " الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن "لأنه اعتمد على اللقاءات الشخصية والروايات الشفوية لأهم الشخصيات القيادية ،وكذلك على كتاب أزغيدي محمد لحسن " مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956-1962 " الذي يعتبر دراسة مفصلة حول هذا الموضوع، لإعتماد الكاتب على مجموعة من الوثائق الأرشيفية المتعلقة بالموضوع.

إضافة إلى هذا اعتمدنا على مجموعة من الرسائل والأطروحات الجامعية التي تناولت الموضوع كمذكرة " دور بن يوسف بن خدة في الثورة الجزائرية 1954 -1962"لبخوش الجودي باعتبار هذه المذكرة تناولت أحد الأعضاء البارزين في لجنة التنسيق والتنفيذ وأضفت مجموعة من التفاصيل الهامة حول اللجنة انطلاقا من تتبع مسيرة هذا القائد السياسية.

الدراسات السابقة:

اعتمدنا على مذكرة "لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956-1958 " لجعفر رتيبة والتي ساعدتنا كثيرا في انجاز هذا العمل ورجعت في التمهيد للجنة التنسيق والتنفيذ إلى بداية العمل المسلح انطلاقا من تأسيس المنظمة الخاصة واندلا ع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام 1956،وتناولت أبرز نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ خلال الفترة الممتدة من 1956-1957.

صعوبات البحث:

خلال هذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي عادة ما تواجه الباحث في انجاز أي بحث والمتمثلة أساسا في عدم توفر الظروف الملائمة لإقامة مقابلات شخصية مع القادة الثوريين، بالإضافة إلى أن مجمل المصادر والمراجع التي تناولت تاريخ الثورة لم تتطرق إلى المواضيع ذات الطرح السياسي أو ذات البعد التنظيري،كما تطرقت لغيرها من المواضيع ذات الطرح العسكري، وبخاصة لجنة التنسيق والتنفيذ التي يشار إليها في المراجع كجزئية فقط وليس كموضوع مستقل بذاته.

الفصل الأول

مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ودوره في تنظيم الثورة الجزائرية.

المبحث الأول: مؤتمر الصومام 20 اوت 1956.

المطلب الأول: ظروف انعقاد مؤتمر الصومام.

المطلب الثاني: انعقاد مؤتمر الصومام.

المبحث الثاني: قرارات مؤتمر الصومام.

المطلب الأول: القرارات الإدارية والسياسية.

المطلب الثاني: القرارات العسكرية.

المطلب الثالث: أهم الانتقادات الموجهة لمؤتمر الصومام.

الفصل الأول: مؤ تمر الصومام 20 أوت 1956و دوره في تنظيم الثورة الجزائرية.

يمثل مؤتمر الصومام منعطفا حاسما في مسار الثورة الجزائرية، حيث كان يمثل الرؤية الموحدة لجميع القيادات عبر التراب الوطني والتي اتفقت مبدئيا على الالتقاء بعد موعد تفجير الثورة بما يقارب مدة شهرين بتاريخ 11جانفي1955 كما يذكر ذلك رابح بيطاط ، ذلك أن الاستعداد له كان بمبادرة من عبان رمضان وموافقة بن المهيدي بعد وصوله للجزائر ومساعدة بن خده وقد عينت لجنة مكونة من محمد بجاوي وعبد الرزاق شنتوف وعمار أوزقان لتحضير وثيقة تعرض على المجتمعين، وكان الدافع الأساسي لهذه الفكرة هو:

أولا: القيام بحوصلة النشاط الثوري وتقييم الاحتياجات.

ثانيا: تعيين قيادة جديدة للثورة وتحديد تنظيمها وسياستها، بالإضافة إلى التقييم والتنظيم اللازمين لمواصلة الكفاح.

ولكن الإجتماع تم تأخيره لعدة أسباب أهمها: استشهاد بعض القادة ك ديدوش مراد وإعتقال البعض الأخر كرابح بيطاط ومصطفى بن بولعيد.

ورغم كل هذه الصعوبات التي اعترضت عقد الإجتماع بوادي الصومام، إلا أن قادة الثورة تمكنوا من عقده في 20 أوت 1956.

المبحث الأول :مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.

قبل الحديث أكثر عن مؤتمر الصومام لابد من الكلام عن الظروف والعوامل التي أدت إلى عقده حيث أن الثورة الجزائرية استطاعت إن تحقق عدة انتصارات من يوم اندلاعها في 01 نوفمبر 1954 إلى تاريخ انعقاد المؤتمر، رغم ما مرت به من مراحل صعبة خلال هذه الفترة لاسيما في بدايتها([1]).

المطلب الأول:ظروف انعقاد مؤتمر الصومام.

أ – الظروف الداخلية:

لقد كان لأحداث 20 أوت 1955 مفعول كبير للوصول إلى عقد المؤتمر حيث اتسعت الثورة وشملت معظم التراب الجزائري، مما أدى إلى تطور العمليات في العديد من الجهات خاصة في المنطقة الخامسة، وكذا سيطرة الفدائيين على الموقف في العاصمة وذلك من خلال العمليات التي كانوا يقومون بها مما أدى إلى انعدام الأمن داخلها([2]).

(1)- ازغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني1956- 1962م، الجزائر : دار هومة،، 2009م، ص:131.
(2)- نفسه، ص:131.

هذا بالإضافة إلى انضمام أعداد كبيرة من أبناء الشعب الجزائري البسيط وعلى رأسه الفئة السياسيةالى الثورة الجزائرية، حيث بدأ انضمامهم يتجلى بشكل واضح بداية من منتصف جانفي 1956([1]) وفي هذا يذكر عبدالقادرنور في كتابه حوار حول الثورة الجزء الأول أن الهادي درواز تحدث عن تطور الثورة في هذه المرحلة حيث يقول: "أصبح لابد من اعداد إطارات وقواعد خلفية للجيش ... وتجلى هذا بكثرة عندما أبرزت التشكيلة السياسية مثل انضمام الأحزاب التي تأخرت عن الركب " ([2]) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان لمعركة الجرف الأولى والثانية* وفتح جبهة الغرب الجزائري دورا في تعميم الثورة مما استدعى التفكير في اتخاذ أطرا أكثر تنظيما لاستيعاب المستجدات الثورية([3]).

وفي الجانب السياسي باشر غي مولي الاتصال مع وفد جبهة التحرير بداية بلقاء 10 أبريل 1956 الذي جمع السيد جوزين بيغار " الكاتب العام للحزب الاشتراكي الفرنسي في وهران كمبعوث من رئيس الوزراء الفرنسي بنظيره من وفد جبهة التحرير السيد محمد خيضر بالقاهرة، وقد كانت الغاية من هذا اللقاء هو جس النبض والمراوغة السياسية بحجة أنه ليس هناك تنظيم سياسي واحد يغطي كل الجزائريين مما يصعب في نظره عملية البحث عن حل وهذا يعني لابد من انتخابات تبرز المتحدث الرسمي باسم الجزائر([4]).

ب – الظروف الخارجية:

أما فيما يخص الظروف الخارجية أو الدولية التي سبقت انعقاد مؤتمر الصومام فيمكن أن نشير إليها في شكل نقاط مختصرة كالآتي:

- مظاهرات الطلبة الجزائريين بالعاصمة باريس بتاريخ 23 فيفري 1956م ممايعني نقل الثورة إلى داخل فرنسا.

(1)– يمينة عون: الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام وتأثيرة على الثورة 1954 –1962 م (الولاية السادسة أنموذجا)، مذكرة ماستر تخصص التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2012–2013 م ، ص: 10.

(2)– عبد القادر نور: حوار حول الثورة، اعداد: الجنيدي خليفة، ج1، الجزائر : المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام ، 1986م ، ص:266.

* معركة الجرف: هي معركة وقعت في شهر سبتمبر (أيلول) سنة 1955م بين الجيش الفرنسي والجزائري هزمت فيها الجيوش الفرنسية شر هزيمة بالجرف عند جبال النمامشة حيث استطاع مجاهدو جيش التحرير الوطني قتل أربعة آلاف وإسقاط ثمانية طائرات وإصابة ثلاثة مصفحات وقتل ثمانية عشر بغلا وغنم جيش التحرير مدفعين من نوع (بازوكا) أربعين بندقية وجهازا لاسلكيا (مرسل لاقط)، وفي السادس من شهر أبريل وقعت في نفس المكان معركة أخرى انتصر فيها جيش التحرير انتصارا رائعا. ينظر إلى بسام العسلي: جيش التحرير الوطني، ط 01 ، بيروت : دار النفائس ، 1984م، ص: 118.

(3)– مفيدة بن لعبيد: أثر التطورات السياسية في الجزائر بين 1956–1958 على مسار الثورة التحريرية الكبرى، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954–1962، دراسة قانونية سياسية،منشورات مجمع هيليوبوليس ، قالمة ، 2 و3 ماي 2012 م ،ص: 146.

(4)– مصطفى هشماوي :جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، الجزائر : المركز الوظني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (ب ت)، ص: 85.

- استقلال المغرب في 02 مارس، ثم تونس 20 مارس1956 تحت تأثير الثورة الجزائرية([1]).
- مساندة دول عدم الانحياز في لقاء بريوني جويلية 1956 بيوغسلافيا للقضية الجزائرية.
- كما أن فرنسا ظهرت فيها حركة ضد الحرب في الجزائر خلال17و24 من شهر ماي 1956،و تم تنظيم حركات احتجاجية في شكل إضرابات ضد الحرب في الجزائر من قبل العاملين في المصانع مثل ريتو وفي روان رفض الحمالون نقل الأسلحة للجزائر كما تظاهر ما يقارب 1600 جندي فرنسي يندد بعملية نقلهم إلي الجزائر([2]).

ومن خلال هذه الظروف التي سبقت انعقاد مؤتمر الصومام، يمكن القول أنها ساهمت في إنعقاده وتحديد أهدافه لمواصلة عملية الكفاح المسلح حتى الاستقلال.

المطلب الثاني:انعقاد مؤتمر الصومام.

إن اختيار الإطار الزماني والمكاني بالنسبة للأحداث الكبرى في تاريخ الشعوب والأمم أمر في غاية الأهمية كون هدا التاريخ سيبقى راسخا في ذاكرة الشعوب لأمد طويل، وعليه فقد راعى القادة الثوريون هده النقطة وأبدوا اهتماما بالغا في تحديد الزمان والمكان المناسبين اللذان يليقان لعقد ما سيعرف بمؤتمر الصومام، ولذلك فقد روعي في ذلك عدة أمور من جملتها:

أن يوم 20 أوت يصادف الذكرى السنوية الأولى للهجوم الشامل بالشمال القسنطيني الذي شنه الشعب الجزائري ضد الثكنات الجيش الفرنسي وأتباعه المعمرين، إلى جانب ما أملته تطورات الثورة التحريرية في جانبيها السياسي والعسكري، وارتباط كل ذلك بما يجري على المستوى الخارجي.

بالإضافة إلى أن هذه الفترة الزمنية من عام 1956 شهدت اقتراب موعد انعقاد هيئة الأمم المتحدة في دورتها العادية واستعداد الدول الشقيقة والصديقة لتقديم طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية([3]).

أما بالنسبة للمكان فقد حدد مكان انعقاد المؤتمر في البداية في الشمال القسنطيني أو الأوراس ثم حدد في النهاية في المنطقة الثالثة (القبائل) بناحية البيبان التي توفر أفضل الضمانات للأمن والدخول السهل بالنسبة لممثلي المناطق الأولى والثانية والرابعة والخامسة، غير أنه بعد عدة أيام شن العدو عملية تمشيط واسعة في منطقة البيبان وذلك بعد حادثة البغل الحامل لمسودات ووثائق المؤتمر التي حصل الإستعمار الفرنسي عليها إثر هروبه نحو

(1)- مفيدة بن لعبيد: المرجع السابق، ص: 147.

(2)- يمينة عون : المرجع السابق، ص: 13- ص: 14.

(3)- عبد العزيز بوتفليقة: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (بيان أول نوفمبر، قرارات مؤتمر الصومام، برنامج مؤتمر طرابلس)، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، ص:17.

ثكنة تازمالت يوم 22 جويلية 1956م([1])، فاقترح الرائد عميروش على كريم بلقاسم فكرة عبور الصومام وتغيير الضفة، فالمؤتمر سيعقد في القبائل الصغرى دائما لكن على الضفة اليسرى بدل اليمنى التي تبعد عن المكان الأول بنحو 20كلم([2])، وبالتحديد في دوار أوزلاقن بين أقبو وسيدي عيش وهو مكان يعلو على الوادي ومنه يمكن رؤية قدوم العدو.

والجدير بالذكر أن المؤتمر قد شرع في جلسته الأولى بصفة رسمية يوم 20 أوت 1956 بعد أن يأس الحاضرون من التحاق بقية الأطراف التي كان يفترض أن تشارك ولم تحضر لسبب أو لآخر، وتمثل المؤتمر في اجتماع المسؤولين التاليين:

- زيغود يوسف عن المنطقة الثانية (شمال قسنطينة).
- كريم بلقاسم عن المنطقة الثالثة (القبائل).
- اوعمران عمار عن المنطقة الرابعة (الجزائر).
- بن مهيدي العربي عن المنطقة الخامسة (وهران).
- ترأس المؤتمر عبان رمضان عن جبهة التحرير الوطني مدينة الجزائر وكان مقررا ومحررا للوائح.
- بن طوبال لخضر نائب زيغود يوسف شارك في الاجتماع بصفة استثنائية.

ولم يحضر المناقشات النواب الآخرون لقادة المناطق، لكنهم أحيطوا علما بمجريات الأشغال واستشيروا من طرف مسؤوليهم.

لم يتمكن ممثلوا المنطقة الأولى النمامشة من حضور أشغال المؤتمر([3]) وكذلك الوفد الخارجي رغم أنهم استدعوا رسميا بسبب التواجد الفرنسي في كل من تونس والمغرب، علاوة على استحالة القدوم عبر البحر الذي كان محروسا بالقطع البحرية للأسطول الفرنسي، ولكن عدم حضور هذا الوفد الخارجي لا يعني عدم وجود تنسيق بين الطرفين، كما كان هناك تنسيق وتشاور بين الداخل والخارج لتوحيد النهج وتحديد الرؤيا.

وعلى إثر ذلك تقرر الانطلاق في أشغال المؤتمر اعتبارا من يوم 20 أوت 1956 بقرية تيمليون فأسندت رئاسة المؤتمر للشهيد العربي بن المهيدي وأسندت الأمانة العامة للشهيد عبان رمضان([4])، وبعدها تواصلت أشغال المؤتمر لمدة تقارب النصف شهر حيث صادقوا على كل القرارات بصفة جماعية([5]).

(1)- مبروك بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر – القاهرة 1954- 1956م) مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية تر: الصادق عماري، الجزائر : دار القصبة،2004م، ص: 52 – 53.

(2)- جودي اتومي: العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، ج1، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، ص: 60.

(3)- مبروك بلحسين: المرجع السابق، ص: 53.

(4)- عبد العزيز بوتفليقة: المرجع السابق، ص: 26 .

(5)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (الثورة في الولاية الثالثة)، الجزائر : عالم المعرفة ، 2009م، ص: 78- ص:79.

ومن الصدف أن عدد المؤتمرين الستة مطابق لعدد أعضاء اللجنة التي قررت اندلاع ثورة نوفمبر 1954في اجتماع 23 أكتوبر(1)

المبحث الثاني: قرارات مؤتمر الصومام.

تناول المؤتمرون في جلساتهم مختلف الجوانب التنظيمية للثورة كما قاموا بتقييم ونقد الكثير من الأعمال التي أنجزها كل مسؤول في منطقته وهذا بهدف استخلاص النتائج والعبر وتصحيح مسار الثورة، كما خرج المؤتمر بعده قرارات هامة في جميع الميادين السياسية الإدارية والعسكرية وكانت على النحو الأتي:

المطلب الأول: القرارات الإدارية والسياسية.

أ- إعادة التسمية للمناطق الجغرافية التي كانت قائمة قبل مؤتمر الصومام وتحديدها جغرافيا وذلك بإنشاء ست ولايات حربية ([1])، وهي كالآتي:

- الولاية الأولى: الأوراس والنمامشة.
- الولاية الثانية: منطقة شمال قسنطينة.
- الولاية الثالثة: منطقة القبائل.
- الولاية الرابعة: منطقة الجزائر.
- الولاية الخامسة: منطقة وهران.
- الولاية السادسة: منطقة الجنوب – الصحراء الجزائرية.

يجب الإشارة إلى أن الجزائر العاصمة التي تستثنى من المنطقة الرابعة كان لها نظام التسيير الخاص بها فهي تضم بلدية كل من: حسين داي، القبة، الأبيار، بوزريعة، بئر مراد رايس، وبولوغين (سان توجان سابقا)([2]).

ب- العمل علي تدويل القضية الجزائرية وطرحها أمام المحافل الدولية الأمم المتحدة، المنظمات الإقليمية ([3]).

ت- نبذ السلطة الفردية بمعنى أن مراكز القيادة تخضع لمبدأ الإدارة الجماعية، وتتكون من القائد وله صفتان عسكرية وسياسية وهو يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني([4])، الذي يحمل رتبة كولونيل بمساعدة ثلاثة رواد مسؤولين على الفروع الأساسية الثلاثة الفرع السياسي والعسكري و فرع الاستعلامات والاتصالات ([5])، كما توجد مراكز قيادة لكل من الولاية والمنطقة والناحية والقسم([6]).

(1)- عبد العزيز بوتفليقة: المرجع السابق، ص: 28.

(2)- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص: 66.

(3)- عبد العزيز بوتفليقة : المرجع السابق، ص: 29.

(4)- ازغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص: 138.

(5)- محمد تقية: الثورة الجزائرية المصدر الرمز المال، تر: عبد السلام عزيزي، الجزائر : القصبة، 2010م، ص: 226.

(6)- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص: 139.

ث- على مستوى العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير فقد تم الإتفاق على مبدأ أولوية السياسي على العسكري و إقرار أولوية الداخل على الخارج([1])، مع إقرار العمل الليلي.

ج- العمل على تحرير الوطن وتحقيق الاستقلال التام وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخل في شؤون الغير، و التعامل في إطار المصالح المتبادلة.

ح- مواجهة المناورات السياسية للعدو في الداخل والخارج.

خ- العمل على استغلال كل الطاقات والوسائل المتاحة لدى جميع الفئات الشعبية ووضعها في الخدمة الوطنية

د- تزويد ممثلي جبهة التحرير الوطني لدى منظمة الأمم المتحدة بكل المعلومات والتعليمات التي تسهل أعمالهم وتساعدهم على خدمة القضية الوطنية.

ذ- تبني المؤتمر فكرة تعيين كل من زيغود يوسف و مزهودي إبراهيم لحل مشاكل سوق أهراس و النمامشة وأوعمران و سي الشريف وعميروش لحل مشاكل الأوراس والجنوب([2]).

وقد كانت من أبرز التنظيمات السياسية التي أقرها مؤتمر الصومام تتجسد في كل من:

- **المجلس الوطني للثورة**(CARA): الذي يتكون من 34 عضوا منهم 17 دائمون و 17 مساعدون إذ يجتمع هؤلاء مرة واحدة في السنة في حالة الحرب، كما أن من مهامه إيقاف القتال([3])، والتفاوض مع العدو في حالة ما إذا أظهر نوايا حسنة أو عند استعداده لذلك، وإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة.

هذا المجلس هو عبارة عن برلمان لجبهة التحرير الوطني يمثل مختلف اتجاهات الحركة الوطنية الأساسية بإستثناء الحزب الشيوعي الجزائري فقد استبعد من التمثيل في المجلس([4]).

- **لجنة التنسيق والتنفيذ**(CCE): وتتكون من خمسة أعضاء يحظون بسلطة مراقبة النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية كما لها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج([5]).

(1)- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر : كميل فيصل، لبنان : دار الكلمة، 1983، ص: 154.

(2)- عبد العزيز بوتفليقة: المرجع السابق، ص: 31.

(3)- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص: 139.

(4)- عبد العزيز بوتفليقة: المرجع السابق، ص:41.

(5)- ازغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص: 139.

إذن هي بمثابة الهيئة العليا لتسيير أعمال الثورة على مستوى كل اللجان والسهر على تطبيق كل القرارات التي تصدر عن المجلس الوطني للثورة ولهذه اللجنة صلاحيات في دراسة ومنح الرتب العسكرية هذا وقد اتخذت مدينة الجزائر مقرا لها([1]).

- **المحافظون السياسيون:** وإلى جانب ذلك فقد تناول جدول أعمال المؤتمر كل من المحافظون السياسيون ومهمتهم تنظيم الشعب وتثقيفه بشتى أنواع الدعاية والأخبار والتوجيه ([2])، إلى جانب خلق حوافز التعبئة الشعبية لإفشال خطط الحروب النفسية التي يحاول الاستعمار بثها، أما عن اختيارهم فيكون وفق مقاييس معينة منها فصاحة اللسان والنضج السياسي، بالإضافة إلى ذلك تحقيقهم لنتائج إيجابية في عملهم النضالي وذلك من خلال الشجاعة والجدية وحسن السيرة والسلوك والثقة التامة([3]).
- **المجالس الشعبية:** تتشكل عن طريق الانتخابات من مهامها: السهر على القضايا العدلية والإسلامية والمالية والاقتصادية والشرطة([4]).

المطلب الثاني: القرارات العسكرية.

إن من بين القرارات العسكرية التي خرج بها المؤتمر توسيع نطاق العمليات العسكرية والفدائية وتعميمها وكذلك وضع خطة عسكرية تتماشى مع الظروف لإحباط مخططات العدو وذلك عن طريق الكمائن وشن الهجومات على مراكز العدو وممتلكاتهم وكذا مراكز التموين وذلك قصد شل اقتصاد العدو([5]).

أما فيما يخص تنظيم الجيش فقد اتخذ مؤتمر الصومام قرارات خاصة بذلك حيث وقف المؤتمر على هيكلة خاصة بجيش التحرير لتسمح له بخوض معارك وحروب العصابات والتأقلم مع مختلف الظروف من أجل بقائه متماسكا في تسيير الوضع العسكري كما يريد هو ([6])، ولم يتوقف الأمر عند وضع هيكلة خاصة بجيش التحرير وإنما تعداه إلى ربطه بالمساحة الجغرافية التي ينشط فوقها، وكذلك بالفئات الشعبية التي تمثل الشريحة الأولى لجيش التحرير وذلك من أجل القضاء على كل الاختلافات وعدم التنسيق بين قادة الولايات التي ميزت المرحلة السابقة

(1)- عبد العزيز بوتفليقة: المرجع السابق،ص :41- ص: 42.

(2)- ازغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص: 138.

(3)- عبد العزيز بوتفليقة: المرجع السابق، ص: 38.

(4)- ازغيدي محمد لحسن: المرجع السابق،ص: 139.

(5)- عبد العزيز بوتفليقة: المرجع السابق،ص:31.

(6)- محمد العربي الزبيزي وآخرون:كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962م، (ب م) : المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص: 53.

من الثورة([1])، هذا وقد تم التوحيد العسكري في الوحدات والرتب العسكرية والنياشين والأوسمة وفي المرتبات والمنح العسكرية ([2])، وكانت الوحدات العسكرية كالآتي:

الفوج: يتركب من إحدى عشر جنديا من بينهم عريف واحد وجنديان أولان، ونصف الفوج يشتمل على خمسة جنود من بينهم جندي أول.

الفرقة: تتركب من خمسة وثلاثين رجلا، ثلاثة أفواج مع رئيس الفرقة ونائبة([3]).

الكتيبة: تشتمل على مائة وعشرة جنديا، يشكلون ثلاثة فرق وخمسة إطارات.

الفيلق: يشتمل على ثلاثمائة وخمسون جنديا، يشكلون ثلاثة كتائب يضاف إليها عشرون إطارا([4]).

كما حدد المؤتمر أيضا الرتب العسكرية وضبط الوحدات المكونة للجيش، ففي مستوي الولاية يتولى القيادية العامة ظابط برتبة " صاغ ثاني " يتميز بثلاث نجوم حمراء وينوبه ثلاثة رجال برتبة "صاغ أول " يحمل كل واحد منها شارة ذات نجمتين حمراويتين وبيضاء، ويسمى" قائد الناحية " ملازما ثانيا تميزه نجمة حمراء و ينوبه ضابط برتبة "ملازم أول " يتميز الواحد منهم بنجمة بيضاء، أما القسم فيقوده مساعد تميزه رقم ثمانية(8) عليه خط أبيض وكل من نوابه يسمى "عريفا أول " تميزه رقم سبعة (7) بلون أحمر ومكرر ثلاثة مرات ، وهناك رتبتان لا تسند لصاحبهما مسؤولية على رقعة جغرافية محددة وهما: الجندي الأول وعلامته رقم (8) يكون أحمر، والجندي الثاني وعلامته رقم ثمانية (8) يكون أحمر ومكرر مرتين([5]).

أما التركيب العام لجيش التحرير الوطني فكان كما يلي:

- **المجاهدون**: وهم الذين يشنون الغارات والهجومات ويلتحمون مع القوات الاستعمارية وفق لخطط حربية.

(1)- يمينة عون: المرجع السابق، ص:37.

(2)- جعفر رتيبة:لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956- 1958م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2013- 2014م، ص: 46.

(3)- أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954- 1956م، الجزائر : منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (ب ت)، ص: 344.

(4)- عبد العزيز بوتفليقة: المرجع السابق، ص: 42.

(5)- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954- 1962م، ج2، (ب م) : منشورات اتحاد الكتاب العربي، (د م)، 1999م، ص: 72.

- **المسبلون:** هذه الفئة مكلفة بتموين الجيش وحراسته في أوقات راحته ويحملون الذخائر والجرحى والعمل علي تخريب الطرق والسكك الحديدية ويكشفون كل المعلومات عن تحركات العدو ويسهلون على الجيش تحركاتهم داخل القرى والمدن كما يشاركون في المعارك وقت الحاجة.
- **الفدائيون:** رجال مسلحون يعيشون في القرى والمدن والعواصم لا يرتدون الزي العسكري ولا يحملون السلاح إلا عند تنفيذ المهمة وهم باختصار الذين قال عنهم المجاهد العربي بن المهيدي لدى عودته من موتمر الصومام: إن هؤلاء الرجال بدون الزي العسكري يعتبرون في نظر جيش التحرير وجبهة التحرير العيون والأذان والأعضاء بالنسبة للكائن حي([1])، غير أن التنظيم العسكري وحده لا يكفي، فالتنظيم مهما كانت قيمته يظل ضربا من الخيال ما لم يدعم بالتسليح الذي يحتاج اليه المقاتلون فالثورة كما يعلم الجميع بدأت بقطع قليلة من الأسلحة الحربية وبنادق الصيد التي كانت المنظمة الخاصة قد استوردتها من ليبيا وتونس بعد تأسيسها مباشرة وخزنتها بوادي سوف في المرحلة الأولى ثم إلى جبال الأوراس في المرحلة الثانية وكانت التعليمات التي أعطيت للمجاهدين الأوائل تتمثل خاصة في حثهم على استعمال كل الوسائل لجلب السلاح من العدو أولا ثم عن طريق السوق أو المساهمة الشعبية ثانيا حيث بلغ عدد الأسلحة عشية انعقاد مؤتمر الصومام حوالي ثلاثة آلاف بندقية صيد غير أن ذلك لم يكن كافيا بسبب تزايد التجنيد الذي فاق كل التوقعات([2]).

المطلب الثالث: أهم الانتقادات الموجهة لمؤتمر الصومام.

قبل الحديث عن ردود الأفعال بعد إنعقاد المؤتمر لابد أن نشير إلى أن الخلافات برزت قبل وأثناء المؤتمر بين المجموعة المحضرة للمؤتمر ومجموعة الوفد الخارجي التي ظنت أنها أقصيت عمدا من الإجتماع ،بيد أن الأمر يتعلق بقضية إتصال غير ناجح هذا من جهة ([3])، ومن جهة أخرى فقد عارضت قيادة المنطقة الأولى قرارات المؤتمر هي الآخرى فقد كشف المجاهد الرائد هلايلي في رسالته: حقائق مخفية تتعلق بمسار الثورة في الأوراس على أن قيادة المنطقة الأولى قد سجلت في رسالة موجهة للجنة التنسيق والتنفيذ موقف القيادة الرسمية للمنطقة الأولى المتمثلة في الثنائي عاجل عجول وعباس لغرور خيبة أملها نتيجة عقد المؤتمر في غياب المنطقة الأولى غير أنها تبارك من حيث المبدأ عقد المؤتمر وتثمن بالخصوص قراره المتعلق بإنشاء قيادة مركزية (المجلس الوطني)، وتعلن إلتزامها بالإمتثال الكامل لقراراته.

هذا التأييد المبدئي لقرارات المؤتمر الذي أظهرته قيادة المنطقة الأولى قبل الإطلاع الرسمي على القرارات الفعلية التي اتخذها المؤتمرون يؤكد على أن التحفظات المسجلة من قبل قيادة المنطقة الأولى هي نفسها التي

(1)- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص: 153.

(2)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ج2، ص: 72.

(3)- بوعلام بن حموده: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، (ب م) :دار النعمان، 2012م، ص: 216.

سجلتها المناطق الأخرى كل حسب فهمه لهذه القرارات وهذا يدل على أن الإجماع لم يحصل حول أهم النقاط في لائحة المقررات([1])، وفي هذا الصدد يقول زيغود يوسف –بعد إنتهاء أشغال المؤتمر– لرفقائه من الولاية وهم في طريق العودة ((أن الاستقلال سنتحصل عليه لا ريب ولكن الثورة انتهت))([2]).

لكن ما يهمنا هنا هو الوقوف على أهم ردود الأفعال بعد إنعقاد المؤتمر والتي نستهلها بأهم نقاط الخلاف والمتمثلة في تشكيل الهيئات القيادية والتي تعتبر من أهم وأخطر القضايا التي تناولها المؤتمرون ببعض الحدة، ذلك أن عبان رمضان يرى ضرورة فتح المجال لكل تيارات السياسية المتواجدة في الجزائر بقوله:((يجب أن تصبح الجبهة مرادفة للوحدة الوطنية لذلك علينا أن نعتمد على كل التوجيهات)) ([3]).

أما عن اختيار أعضاء لجنة تنسيق والتنفيذ فيرى سعد دحلب بأن القادة المؤتمرين انطلقوا من مبدأ الفاعلية والواقعية والاستعداد التام في اختيارهم فإن كان كل من العربي بن المهيدي وبلقاسم من أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل فإن عبان رمضان من أعضاء المنظمة السرية والتي قضى بسببها خمس سنوات في السجن وهذا كان كافيا في نظره لاختيارهم لهذه المهمة أما عن اختيار سعد دحلب وبن يوسف بن خده فقد اختارهم عبان رمضان الذي تربطه بهما معرفة جيدة لأنهم زاولو معا دراستهم التعليمية بنفس الثانوية الإستعمارية بالبليدة([4]).

لكن هناك من يرى أن عبان رمضان وبن يوسف بن خده وسعد دحلب لم يشاركوا في تفجير الثورة وأنهم يصنفون في خانة السياسيين، أما عن مشكلة مبدأ أولوية الداخل على الخارج ومبدأ أولوية السياسي على العسكري فإن هذين المبدأين خلقا أزمة حقيقية وذلك بمعارضة الوفد الخارجي الذي لم يؤمن بهذين المبدأين كونه وجد نفسه خارج اللعبة إن صح القول لأنه لم يحضر للمؤتمر لأسباب غامضة وكذلك أن البرنامج الذي سطره كان قد رفض أثناء انعقاد المؤتمر([5]).

إن تفضيل أولوية الداخل على الخارج لم يكن مفاجأ لهؤلاء لأنه كان قد ظهر أثناء التحضير للثورة أي خلال اجتماعات لجنة الست حيث يشير محمد بوضياف أنه تم الإتفاق أثناء إجتماع هذه اللجنة على مبدأين أولوية الداخل على الخارج واللامركزية ([6])، وهذا ما أكده سعد دحلب بقوله:((وفي الحقيقة

(1)– مسعود عثماني: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب ،الجزائر : دار الهدى، 2012م، ص: 260–ص : 261.

(2)– علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946– 1962م، الجزائر : دار القصبة ، (ب ت)، ص: 107.

(3)– يمينة عون: المرجع السابق، ص: 32– ص : 33.

(4) – سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، الجزائر : دحلب،2007 م، ص: 32–ص: 33 .

(5)– يمينة عون: المرجع السابق،ص: 44.

(6)– نفسه ،ص: 43.

بتأكيدنا على هذين المبدأين لم نقم إلا بإعادة الحقيقة الملموسة ومهما كانت القرارات في اتجاه أوفي آخر للحرب أو السلم فالقرار لا يمكن أن يطبق ويرفض إلا في الداخل ومن طرف الداخل))([1]).

أما بالنسبة لمبدأ أولوية السياسي على العسكري فإنه بدوره قد شكل نقطة خلاف بين قادة الثورة وشنج العلاقة بينهم، كما كان له الأثر السلبي على الثورة بصفة عامة وعلى قرارات المؤتمر التنظيمية بصفة خاصة ذلك وأن جل الآراء حول هذا الموضوع كانت تصب حول لا فرق بين السياسي والعسكري لأن المجاهدين كلهم تخرجواْ من مدرسة واحدة وهي مدرسة النضال السياسي([2]).

إن هده النقطة بالذات وصلت إلى حد التأزم لدرجة أن بعض الأطراف الرافضة لهذا المبدأ مثل ما حدث في الولاية الأولى التي كان قادتها يعرقلون الدوريات القادمة من الولاية الثالثة والرابعة المتجهة نحو تونس لجلب السلاح وخاصة إذا علمواْ أن لها علاقة بجبهة التحرير([3]).

هذا بالإضافة إلى مشكلة مبدأ العلمانية التي كانت أيضا نقطة خلاف بين القادة ذلك وأن الوفد الخارجي قد رفض هذا المبدأ الذي نعت به المؤتمر من خلال ما ورد في وثيقته(لا دولة مونارشية ولا دولة دينية) ([4])، فهم يرون فيه تجاهل للمبادئ الإسلامية وفصل الدين عن الدولة.

وعليه فإن أهم النقاط التي جرى حولها الخلاف بعد إعلان قرارات مؤتمر الصومام هي:

- الأسماء العضوية للهيئات القيادية للثورة .
- مبدأ أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج.
- مبدأ العلمانية.

وخلاصة القول لما قلناه نستنتج أن مؤتمر الصومام رغم الصعوبات التي واجهها وكذلك الانتقادات التي وجهت لقراراته غير أنه أستطاع أن يرسم هيكلة للثورة الجزائرية بعد ما كانت تعيش حالة من التشتت و الإختلافات من حيث وجهات النظر بين قادتها هذا بالإضافة إلى الممارسات الاستعمارية اتجاهها من أجل القضاء على الثورة وتضييق الخناق على قادتها الذين أثبتوا أنهم قادرين على وضع تنظيم للثورة وذلك من خلال التنظيمات العسكرية والسياسية والإدارية والتي من بينها لجنة التنسيق والتنفيذ التي سنحاول دراستها والوقوف على أهم منجزاتها في الفصلين الآتيين.

(1)- سعد دحلب: المرجع السابق، ص: 31 .

(2) – محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة قبل مؤتمر الصومام وبعده ، الجزائر: محاضرات المجلس الإسلامي الأعلى، 2000 م، ص: 52 – ص: 53.

(3) – مصطفى هشماوي: المصدر السابق، ص:31.

(4) – حميد عبد القادر: عبان رمضان (محاكمة من أجل الحقيقة)، الجزائر : منشورات الشهاب،(ب ت)،ص: 109 .

الفصل الثاني

لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى

1956 – 1957

ودورها السياسي والعسكري.

المبحث الأول: تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والتعريف بأعضائها.

المطلب الأول: تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى 1956.

المطلب الثاني: التعريف بأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى.

المبحث الثاني: الدور السياسي والعسكري للجنة التنسيق والتنفيذ الأول

المطلب الأول: إضراب الثمانية أيام (28جانفي 1957م إلى 04 فيفري 1957م).

المطلب الثاني : معركة الجزائر 1957 وانتقال الهيئة التنفيذية إلى الخارج.

الفصل الثاني:لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى 1956 – 1957م ودورها السياسي والعسكري.

تطبيقا لإستراتيجية عبان رمضان في تأسيس أجهزة الثورة الجزائرية من أجل تنظيم عملها وترسيخ مبدأ القيادة الجماعية نص مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 على تأسيس قيادة سياسية وعسكرية واحدة والمتمثلة في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، وفي هذا الصدد يقول أحمد توفيق المدني عن مؤتمر الصومام:(أخضع الكل لسلطة مركزية واحدة، أوامرها مطاعة ... حددت مناطق النفوذ ومناطق القيادات، وتعيين المسؤولين عن السلاح وعن حمله، وعن تبليغه لمراكز التموين العسكري ... غيرت طريقة عمل الثورة وأصبحت لها قيادة سياسية وعسكرية واحدة هي: المجلس الوطني للثورة وهيئة تنفيذية هي: لجنة التنسيق والتنفيذ... ، ولذلك خولت لها مراقبة كل نشاطات الثورة في الداخل والخارج بالإضافة إلى النشاطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

ويصفها سعد دحلب بقوله:(كانت لجنة التنسيق والتنفيذ أكثر من مكتب سياسي، حيث أنها كانت ديوان حرب حقيقي ومتمكن من كل السلطات السياسية والعسكرية في الفترات الفاصلة بين جلسات المجلس الوطني للثورة، فلأول مرة تجد سلطة جبهة التحرير الوطني نفسها منسقة ومركزة في هيئة محددة).

هذا وقد تمثل نشاط اللجنة في أنها سمحت لجبهة التحرير أن تجند أعضاء المنظمات وإقامة تعاون وثيق بين القيادة المركزية في الجزائر العاصمة الولايات و بين المسؤولين في الداخل والخارجوغيرها من النشاطات الأخرى وهذا كله بهدف تسهيل العمل الثوري.

وفي إطار ذلك قامت اللجنة بهدف تحقيق أحسن النتائج وضرب العدو، بتوزيع المسؤوليات بين القادة للإشراف على عمل الثورة في الداخل والخارج.

المبحث الأول: تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والتعريف بأعضائها.

شكل مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م لجنة التنسيق والتنفيذ التي انبثقت عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والتي تعد بمثابة الجهاز التنفيذي له، ذلك أنها تتمتع تحت إشرافه بعدة امتيازات منها إدارة وتوجيه جميع فروع الثورة وأجهزتها السياسية والعسكرية.

المطلب الأول: تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى 1956.

تعد لجنة التنسيق والتنفيذ الهيئة القيادية التنفيذية العليا للثورة الجزائرية اتخذت من مدينة الجزائر مقرا لها واعتبرت هذه المنطقة مستقلة وواقعة تحت سلطتها المباشرة غير أن هذا القرار يعد أكبر خطأ ارتكبته اللجنة بسبب صعوبة التحرك على مستوى الجزائر العاصمة ([1]).

وقد جاء قرار إنشاء هذه اللجنة مع الإقتراح الذي أوصى بإنشاء الجهاز التشريعي للثورة الجزائرية وكان عبان رمضان صاحب الفكرة الداعية إلى الفصل بينهما لمنع التداخل والغموض اللذين كانا يميزان الأداء السياسي والعسكري في مختلف مستويات القيادة([2])،وهي في مجملها عبارة عن مجلس حرب حقيقي أسندت له مهمة توجيه وإدارة فروع الثورة السياسية والدبلوماسية وكذا العسكرية، كما منحها المجلس الوطني للثورة الشرعية في السيطرة على كافة الهيئات للثورة سواء كانت سياسية أو عسكرية أو دبلوماسية أو اجتماعية أو حتى إدارية، هذا بالإضافة إلى الإشراف المباشر على جميع القادة العسكريين والسياسيين المسؤولين عن النشاط الثوري في الولايات الستة التي أقرها مؤتمر الصومام([3]).

كما سمح للجنة التنسيق والتنفيذ بتجنيد أعضاء المنظمات الجزائرية لخدمة الثورة وإقامة تعاون وثيق بين القيادة المركزية في الجزائر العاصمة وبين الولايات والمسؤولين في الداخل والخارج، فقد كانت لجنة التنسيق والتنفيذ عبارة عن حكومة مصغرة وهي هيئة تنفيذية وحربية، كما كان لها الحق في دعوة المجلس الوطني إلى الانعقاد وتقدم له تقارير عن نشاطها في جلساتها العادية والإستثنائية ،وفي نفس الوقت تستمد منه التفويض كلما دعت الحاجة للقيام ببعض المبادرات أما تكوينها كان لتسهيل العمل الثوري([4])، ومن النشاطات والصلاحيات التي منحت لها هي دراسة المنح والرتب العسكرية والإشراف على جميع اللجان التابعة لها،كما كان لكل عضو من اللجنة أو نائب له تفويض من هذه اللجنة صلاحية مراقبة نشاطات كل المنظمات في الداخل والخارج، كما أصبح لزاما على كل قادة الولايات تقديم تقارير عامة عن وضعية ولاياتهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وذلك كل ثلاث أشهر([5]).

وقد اتسمت اللجنة بطابع ائتلافي مثلها مثل المجلس غير أن هذا الأخير كان يعتبر الرقيب لكل الأعمال التي يقوم بتنفيذها وتطبيقها أعضاء اللجنة، ومن النشاطات التي كانت تواضب عليها اللجنة هي الإشراف على

(1) -نوة نوي: صراع الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير وأثره على الثورة (1958-1962)، مذكرة ماستر تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2013-2014 م، ص:75 – ص: 62.

(2)- جعفر رتيبة، المرجع السابق، ص:52 .

(3)- رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية(54-62)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2005-2006م، ص:165.

(4)- محمد عباس: اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف ، (دط)، الجزائر: دار هومة ، 2003 م ، ص: 67.

(5)- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية ،ج 03، ط01، بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1997 م ، ص:349 .

السلاح وشؤون الكفاح المسلح فعين عبان رمضان مكان أحمد بن بلة محمد لمين دباغين ممثلا للثورة بالقاهرة بعد أن حصل على موافقة أعضاء المؤتمر لتعيين ممثلين جدد للقيادة وإرسالهم إلى الخارج مكان بن بلة وزملائه، وذلك للتحقيق في عمليات نقل السلاح ([1])، وعلى حد قول فتحي الديب، فإن عبان رمضان حاول في نفس الوقت كسب الحكومة المصرية من أجل دعم اللجنة([2]).

ويمكن أن نقرأ الأهداف المتوخاة من وراء تأسيس اللجنة من تسميتها التي جاءت للإستجابة لضرورتين أساسيتين كان النشاط الثوري يفتقدهما في مرحلة الإنطلاقة والمتمثلتين أساسا في التنسيق بين المناطق ومع الخارج والمبادرة بتنفيذ التوصيات والقرارات التي كان يتخذها قادة الثورة([3]).

وقد أختير أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من بين الأعضاء في الداخل و كان مقررا أن يكون أحمد بن بله ضمن أعضائها إلى جانب قادة الولايات الأربع في المجلس الوطني للثورة، لكن استشهاد زيغود ثم إلقاء القبض على أحمد بن بله في حادثة إختطاف الطائرة في 22أكتوبر1956، وقد شكلت هذه اللجنة عن طريق التعيين من القادة البارزين في داخل الجزائر سواء كانوا حاضرين بالمؤتمر أو غائبين عنه.

1- عبان رمضان مكلف بالتنسيق بين الولايات وبين الداخل والخارج.

2- العربي بن مهيدي مكلف بالعمليات الفدائيات داخل المدن.

3- بن خدة بن يوسف مكلف بالإعلام والاتصالات وباتحاد الطلبة والعمال.

4- كريم بالقاسم مكلف بالعمل العسكري وقائد الولاية الأولى.

5- سعد دحلب مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية .([4])

وتشير بعض المراجع التاريخية أن زيغود يوسف رفض عضوية اللجنة وآثر الاستمرار في قيادة المنطقة الثانية وذلك بموجب التنظيم السياسي والعسكري الذي أقره مؤتمر الصومام.

والملاحظ أن هذه الهيئة التنفيذية مكونة كلها من مناضلين سابقين في حزب الشعب الجزائري ومن داخل البلاد، وأن تمثيلها شمل عضوين من مفجري الثورة وهما: العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم، وعضوين من المركزيين

(1)- بوبكر حفظ الله: التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية، (د ط)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، 2013م، ص: 209.

(2)- فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 2 ، مصر: دار المستقبل العربي، 1990، ص: 249.

(3)- عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954 -1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر،2005- 2006 م، ص:164.

4

سابقا وهما: سعد دحلب وبن يوسف بن خده، وأما عبان رمضان فكان يجمع بين خصائص الرجل الثوري والمركزي([1]) ذلك أن سعد دحلب وبن يوسف بن خدة تم اختيارهما وفقا للمبدأ التنظيمي الذي أقر أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري، لم يكن كل من بن خدة وسعد دحلب من بين الحضور في مؤتمر الصومام حيث تثبت الرسائل المتبادلة بين العاصمة والوفد الخارجي في القاهرة في الفترة الممتدة بين جوان وسبتمبر 1956 م أن بن خده كان يقوم بمهمة النيابة عن عبان رمضان في حين كان سعد دحلب يقوم بمهام متعلقة بالتنسيق والاتصالات مع المنطقتين الأولى والثانية تحت إشراف عبان رمضان([2]).

وعليه فأن عبان رمضان كان وراء تعيين مساعديه المقربين في الهيئة التنفيذية، لكن ما تجدر الإشارة إليه أن تشكيل اللجنة لم يتم بشكل متوافق مع النصوص التي أصبحت تحدد طبيعة العلاقة بين الجهازين التشريعي والتنفيذي لأن تلك النصوص كانت تعطي صلاحيات تعيين تشكيلة أعضاء اللجنة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية لكن الذي حدث في مؤتمر الصومام كان العكس لأن قيادة العاصمة التي كان لها الفضل في المبادرة بالتنظيم تجاوزت المعضلة إذ قامت بتشكيل الجهاز التشريعي، ولا يمكن التعريض بتلك الخطوة من الناحية التاريخية بأنها سنت لأسلوب العمل من خارج المؤسسات القيادية العليا ([3])، وإذا ما عدنا إلى رسالة عبان إلى الوفد الخارجي في 23 سبتمبر1956م التي شرح فيها معايير انتقاء العناصر في عضوية المجلس الوطني للثورة نجد أن عبان رمضان لم يتطرق بالمقابل لتشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ لأنها كانت متوافقة من الناحية الظاهرية مع البند الذي كان ينص على اختيار عناصر الجهاز التنفيذي للثورة من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة المتواجدين في الداخل وبذلك تم إبعاد أي تأويل يذهب إلى أن ذلك التعيين جاء على حساب إبعاد قادة الوفد الخارجي([4])، ويقول سعد دحلب عن التشكيلة الأولى التي كانت تتكون منها اللجنة: (إننا نشكل قيادة جماعية وبأن كل الأمور كانت تناقش ويبث فيها بالصبغة الأكثر ديمقراطية...) إلا أنه سيتدارك ذلك بقوله: (أننا لم نكن أبدا شديدي الحرص على هذا المبدأ فكل واحد من هؤلاء كان يتمتع بحرية كبيرة في التصرف وخاصة في إدارة عمله وكان عبان رمضان أسرعهم حيث كان يحرر ملاحظاته وتوجيهاته بسرعة وكثيرا ما كان يضع رفاقه أمام الأمر الواقع ويقول أيضا بأن: كريم بلقاسم وبن لمهيدي كانا يغضبان منه لتظاهره بالزعامة([5])

(1)- محمد عباس: ثوار عظماء...شهادات شخصيات وطنية، الجزائر: دار هومة، 2003، ص: 375.

(2)- عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص: 164.

(3)- نفسه، ص: 164.

(4)- نفسه، ص:165.

(5)- سعد دحلب: المصدر السابق، ص:42.

المطلب الثاني: التعريف بأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى

تشكلت لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى عقب مؤتمر الصومام وتضم الأعضاء الخمس الآتيين : (أنظر الملحق رقم01 ص)

1. **عبان رمضان:**

ولد في شهر جوان 1919 بأربعاء نايت يراثن ولاية تيزي وزو، وتلقى دراسته الثانوية في معهد البليدة، وبدأ نشاطه النضالي وهو ما يزال طالبا، ومند سنة 1946 أصبح عضوا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ولمع سريعا بسبب مواهبه الفكرية ومؤهلاته الفطرية المختلفة وثقافته المتينة فصار عضوا في اللجنة المركزية وقائدا لولاية الشمال القسنطيني آنذاك واتهم في المؤامرة المسماة بمؤامرة قسنطينة فألقي عليه القبض مدة ست سنوات في أواخر 1950، وبمجرد الإفراج عنه في فيفري سنة 1956 التحق بالثورة في ناحية البليدة. ومن أعماله الهامة في حقل الثورة مساهمته في التحضير لمؤتمر وادي الصومام، وأعداد وتحرير برنامجه التاريخي، وعين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ واستقر بالعاصمة وقاد معركتها من ديسمبر 1956 إلى مارس 1957 واستطاع أن يفلت من الجنرال ماسو وغادر الجزائر ليساهم في مؤتمر القاهرة في أوت 1957 وأقام مدة بتونس بعد عودته من القاهرة، ويذكر البعض ممن حضر المؤتمر بأن المؤتمرين أرادوا بعد انتهاء الجلسات العملية أن يأخذوا صورة تذكارية فألحوا على عبان رمضان أن يتصدرها فأعتذر بأنه يخاف التصوير لأنه يخشى أن يكذب اعتقاده في نفسه بأنه لم يكن على كل حال كما تظهره الصورة([1]).

لم تكن سياسة عبان منسجمة مع القيادة في الخارج،كما أثارت بن بلة والوفد الخارجي، ومن أجل التخلص منه خطط العسكريون لاغتياله سرا دون محاكمة([2])، فاستدرج إلى المغرب وقتل في 26 ديسمبر 1957، وأعلنت جريدة المجاهد في ماي 1958 عن خبر استشهاده في ميدان الشرف، وهو خبر أثار شكوك الكثيرين الذين امتعضوا من تصفية هذا البطل والسياسي المحنك ومن تسلط العسكريين على شؤون الثورة، ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم ما يزال موت عبان يثير الكثير من النقاشات الحادة([3]).

2-كريم بلقاسم:

ولد كريم بلقاسم في 14 سبتمبر 1922 بقرية تزرا عيسى بدائرة ذراع الميزان ولاية تيزي وزو([4])، وكان أبوه تاجرا صغيرا وحارس غابة وشغل بعض الوقت منصب القائد بالنيابة. درس المرحلة الابتدائية

(1)- محمد الصالح الصديق:من الخالدين الذين حملوا لواء الجهاد، (دط)، (د م): دار الأمة، 2010، ص: 75.
(2)- عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الأمة، ط01، الجزائر:(د ن)، 2009، ص: 364.
(3)- نفسه ، ص: 365.
(4)- محمد الصالح الصديق:المرجع السابق، ص:124.

بمدرسة صاروي تخرج سنة 1936 حائزا على الشهادة الابتدائية بنوعيها الأهلية والفرنسية، التحق بحزب الشعب الجزائري في خريف 1945 غداة تسريحه من الجيش الفرنسي، وقد اصطدم في حياته النضالية الأولى بعائلته وبإدارة الاحتلال مما جعله يدخل الحياة السرية في ربيع 1947 ويحاول تصفية قريبه القائد سليمان دحمون، مع أواخر السنة ([1])، سافر إلى فرنسا سنة 1953 بأمر من الحزب.

كان كريم من الستة التاريخيين مؤسسي جبهة وجيش التحرير الوطني الذين فجروا ثورة الفاتح نوفمبر بصفته قائدا للمنطقة الثالثة في ماي 1955 عينته قيادة منطقة الأوراس قائدا لناحية مشونش خلفا لحسين برحايل. خاض العديد من المعارك نذكر منها المعركة الشهيرة بمنطقة غار بن عيسى بداية عام 1956 ومعركة الجبل الأزرق في مارس 1956 ([2])، عين في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم شغل مناصب، وزير القوات المسلحة، ثم نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة مكلفا بالعلاقات الخارجية، كان رئيس الوفد الجزائري في اتفاقيات إيفيان مارس 1962، وهو الذي وقعها باسم جبهة التحرير الوطني في مؤتمر طرابلس جوان 1962، وقف مع شرعية الحكومة المؤقتة ضد أنصار استبدالها بالمكتب السياسي، فلما انتصر المكتب السياسي جنح تدريجيا إلى المعارضة أولا مع بوضياف ثم في جبهة القوى الاشتراكية وأخيرا في حركة التجديد الديمقراطي التي أسسها في أكتوبر 1967، حكمت عليه محكمة الثورة بوهران في 07 أفريل 1969 بالإعدام غيابيا وعثر عليه ميتا يوم 20 أكتوبر 1970 بفندق انتركو نيتينتال بفرانكفورت في ألمانيا([3]).

2. بن يوسف بن خدة:

ولد في 20 فيفري 1920 بالبرواقية ولاية المدية، ولما أنهى دراسته الابتدائية انتقل إلى مدينة البليدة ليواصل دراسته حيث التقى برفاقه في ميدان النضال أمثال أمين دباغين، سعد دحلب، عبان رمضان، ثم انتقل إلى كلية الطب قسم الصيدلة والتحق بحزب الشعب الجزائري في أوائل الحرب العالمية الثانية، عين عضوا في اللجنة المركزية أثناء مؤتمر أفريل 1947 وعين أمينا عاما للحزب سنة 1953،

وبعد اندلاع الثورة التحريرية القي عليه القبض ثم أطلق سراحه في شهر أفريل 1955 وإثر ذلك اتصل بعبان رمضان ليلتحق بجبهة التحرير الوطني، وكان من أكبر مساعديه في لجنة التنسيق والتنفيذ([4]).

ولما أنشأت الحكومة المؤقتة في 1958/09/19 عين وزيرا للشؤون الاجتماعية، وفي 1961 خلف فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة التي أشرفت برئاسته على اتفاقيات إيفيان، وفي 1989 عاد للنشاط

(1)- محمد عباس: ثوار عظماء المرجع السابق، ص:107.
(2)- عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام المرجع السابق، ص:82- ص:83.
(3)- محمد عباس:ثوار عظماء: المرجع السابق، ص:108.
([4])- محمد الصالح الصديق:المرجع السابق، ص:221.

السياسي من خلال إنشاء حركة الأمة التي نالت اعتمادها في 1990 ثم حلت في 1997، وبذلك انسحب نهائيا من الميدان السياسي حيث خلف العديد من الكتب الهامة منها اتفاقيات إيفيان أصول أول نوفمبر 1954، وفي يوم الثلاثاء 04 فيفري 2003 توفي رحمه الله بعد مرض عضال ودفن بمقبرة سيدي يحي([1]).

3. سعد دحلب:

مناضل وطني ودبلوماسي محنك، ولد عام 1919 بقصر الشلالة، درس بمسقط رأسه ثم بمدينتي المدية والبليدة، انخرط في حزب الشعب أثناء الحرب العالمية الثانية، خطط وشارك في انتفاضة الشلالة في أفريل 1945، وتعرض للاعتقال أطلق سراحه عام 1946 فواصل نشاطه الثوري والنضالي في إطار حركة انتصار الحريات الديموقراطية، وأصبح في عام 1953 عضوا في اللجنة المركزية مكلفا بمهام الإعلام والنشر، التحق بصفوف الثورة التحريرية وعمل مساعدا لعبان رمضان في مدينة الجزائر كما تكفل بإعداد طبعة المجاهد([2]).

شارك في مؤتمر الصومام وانتخب عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ فواصل نشاطه الإعلامي في إطار اللجنة، انتقل إلى الخارج إثر معركة الجزائر وتولى في الخارج مهام عدة. أقصي من اللجنة في أوت 1957 فعين مديرا لمكتب وزير الإعلام محمد يزيد في سبتمبر 1958 وأمينا عاما لوزارة الشؤون الخارجية عام 1960، ولعب دورا بارزا إلى جانب كريم بلقاسم في لقاءات التفاوض التي مهدت لإيفيان، بعد الاستقلال عين سفيرا في المغرب وفضل الابتعاد عن الحياة السياسية والتفرغ لأعماله.

4. محمد العربي بن المهيدي:

ولد محمد العربي بن المهيدي سنة 1923م بدوار الكواهي ضواحي عين مليلة (ولاية أم البواقي حاليا) والده عبد الرحمان بن مسعود بن مهيدي وأمه قاضي عائشة بنت حمو ([3])، زاول دراسته بباتنة حيث تحصل على الشهادة الابتدائية سنة 1937م، ثم انتقل إلى بسكرة حيث واصل دراسته الإعدادية لكن ظروف الحرب العالمية الثانية اضطرته إلى التوقف.

شارك في مؤتمر فبراير 1947 م الذي قرر تأسيس المنظمة الخاصة وساهم في تكوين هذه المنظمة ببسكرة، وفي ربيع 1954م أصبح بن لمهيدي عضوا بارزا في النواة الأولى لقيادة الاتجاه الحيادي.

قاد بن المهيدي ثورة فاتح نوفمبر بالمنطقة الخامسة(وهران)، وفي ماي 1956م دخل العاصمة ليشارك في التحضير لمؤتمر الصومام الذي كان له شرف رئاسة أشغاله، وقد عين في المؤتمر عضو في لجنة

([1])- نفسه، ص:222.

([2])- عبد الله مقلاتي:قاموس أعلام المرجع السابق، ص: 264.

([3])- المتحف الوطني للمجاهد:الشهيد محمد العربي بن مهيدي رموز الثورة الجزائرية 1954، (د م): (د ن)، 2002، ص:20 .

التنسيق والتنفيذ مكلفا بالعمل الفدائي([1])، في الجزائر العاصمة فقاد معركة الجزائر واثبت قدرة وحيوية جبهة التحرير من خلال تحويل العاصمة إلى جبهة قتال مشتعلة([2]).

كان بن المهيدي يقوم بعمله الخطير في قلب المعركة، يواجه الموت كل حين ويحمل روحه على كفه في كل لحظة حتى كان يوم 27 فيفري 1957م تاريخ القبض عليه من طرف جنود المضلات في العاصمة فساقوه إلى ناحية الأبيار حيث سلطوا عليه أشد التعذيب([3])، وقد شهد بيجار أن بن المهيدي شخص فريد من نوعه في شجاعته وشخصيته.

ولما يئس منه قرر بيجار بالتشاور مع فرانسوا متران ولاكوست التخلص منه فأخذوه إلى مزرعة وتم اغتياله في يوم 03 مارس 1957م وأعلن الناطق باسم الحاكم العام في السادس مارس أن بن المهيدي انتحر بزنزانته، وقد أبدت الكثير من الأوساط عدم تصديقها هذه الرواية وكشف بيجار وبعده أوساريس حقيقة أن بن المهيدي اغتيل ببرودة نتيجة صموده أمام التعذيب، وقد فقدت فيه الثورة الجزائرية بطلا مغوارا وثوريا حكيما سجل اسمه بحروف من ذهب([4]).

المبحث الثاني: الدور السياسي والعسكري للجنة التنسيق والتنفيذ الأولى.

أسس مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 عدة مؤسسات قيادية للثورة من بينها لجنة التنسيق والتنفيذ والتي لعبت أدواراً سياسية وعسكرية وهي كالآتي.

المطلب الأول: إضراب الثمانية أيام (28جانفي 1957م إلى 04 فيفري 1957م).

في نهاية سنة 1956 ومع مطلع 1957 التفتت اللجنة نحو البحث عن أشكال جديدة من النشاط الثوري خاصة بعدما أحست بتزايد التأييد من البيئة الريفية إلى التجمعات الحضرية وإمكانية الشروع في نقل الحرب إلى المدن وذلك للتعبير عن انتقال الثورة من مرحلة الفعل العسكري المعزول إلى مرحلة المشاركة الشعبية الواعية والعريضة، وقد اعتبرت هذه العملية خطوة حاسمة وذات أهمية بالغة بالنسبة لعبان رمضان وبن مهيدي، لأن توظيف الجماهير كدعامة أساسية وبشكل معلن يمثل انتصارا سياسيا ومعنويا كبيرا ضد العدو([5]).

([1])- محمد عباس: ثوار عظماء، المرجع السابق، ص:75.
([2]) - مقلاتي عبد الله:قاموس أعلام المرجع السابق، ص:109.
([3]) - محمد الصالح الصديق:المرجع السابق، ص:67.
([4]) - محمد عباس:ثوار عظماء المرجع السابق، ص:110.
([5]) - عبد النور خيثر:المرجع السابق، ص:167.

كانت فكرة الإضراب تراود بن مهيدي باستمرار، حيث يؤكد العديد من شهود العيان أنهم رأوه يكلم زملائه في لجنة التنسيق والتنفيذ في الموضوع ([1])، غير أن مدة الإضراب هي النقطة التي أحتد النقاش حولها بين أعضاء اللجنة فاقترح بن مهيدي شهرا من الإضراب لشل حركة البلاد ولكي يشمل كل مناطق الوطن على الأقل بصفة تدريجية، غير أنه وبعد نقاش حاد بين أعضاء اللجنة تقرر الإضراب لمدة ثمانية أيام كقرار جماعي([2])، وهي مدة لم تكن مألوفة في الجزائر إذ كان أطول إضراب لا يتجاوز 48 ساعة([3]).

اتخذ هذا القرار بالإجماع بين أعضاء اللجنة، وذلك في الثلث الأول من شهر نوفمبر 1956 بمقر لجنة التنسيق والتنفيذ الواقع بشارع كريم بلقاسم(تيليملي سابقا)([4])، وما ينبغي الإشارة إليه هو أن اللجنة لما اتخذت قرار الإضراب لم تحدد تاريخ بدايته بالضبط، ومرد ذلك إلى عدم تأكد أعضائها من توقيت جدولة القضية الجزائرية في رزنامة الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة مرات فبعدما كانت مقررة ليوم 10 ديسمبر 1956 تأجل الموعد إلى العشرين من نفس الشهر، ثم تأجل مرة أخرى بسبب حلول احتفالات أعيادها نهاية السنة ليتقرر نهائيا يوم 28 جانفي 1957([5]).

و قد تجسدت هذه الفكرة في مظهرين:

01)- مدة الإضراب المقررة بثمانية أيام كما أشرنا سابقا.

02)- شمولية الإضراب الذي امتد عبر الجزائر وخارج حدودها، حيث التزمت به الجاليات الجزائرية بكل من فرنسا، المغرب، مصر، تونس([6]).

وفي هذا الصدد يقول بن خده:" أن الفكرة الكامنة وراء هذا القرار الخطير هو تنظيم مظاهرة تكون غير مألوفة للفت أنظار الرأي العام الدولي إلى القضية الجزائرية "([7])، فقد كان يوم 28 جانفي 1957 تاريخ مناقشة مناقشة القضية الجزائرية بالأمم المتحدة وذلك بطلب من الكتلة العربية الأسيوية([8]).

ولفهم أبعاد هذا القرار ينبغي وضعه في سياقه على الصعيد الدولي والفرنسي والجزائري.

01- على الصعيد الدولي: تميز بحدثين بارزين.

([1])- نفسه، ص: 167.

([2]) - رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص:166.

([3])- محمد عباس: ثوار عظماء المرجع السابق، ص:385.

([4])- نفسه ، ص:385.

([5])- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ج02، ص:97.

([6])- محمد عباس: ثوار عظماء، ص:385.

([7])- شهادة بن يوسف لمحمد عباس .

([8])- محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، ص: 98.

أولا: اختطاف طائرة الوفد الخارجي-التابعة للخطوط الجوية للمملكة المغربية- وهم في طريقهم من الرباط إلى تونس وهم كالأتي:أحمد بن بلة ومحمدخيضر وحسين آيت أحمد ومحمد بوضياف ومصطفى الأشرف يوم 22 اكتوبر 1956م وحسب صحافة ذلك العهد فإن المخطوفين الخمسة كانوا سيشاركون في لقاء مع الملك محمد الخامس والرئيس بورقيبة وكذلك ممثليين من الحكومة الفرنسية لمناقشة آفاق السلام في المنطقة، وكان العاهل المغربي والرئيس التونسي يعتزمان التوسط بين الجبهة وفرنسا، وأن بن خده يقول في هذا الصدد:" أن لجنة التنسيق والتنفيذ حسبما أتذكر لم تكن على علم بهذا اللقاء"

ثانيا: العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر1956 والذي قامت به كل من فرنسا، بريطانيا، الكيان الصهيوني ضد جمال عبد الناصر إثر تأميمه لقناة السويس.

وقد ترك هذان الحدثان أثرا عميقا وانفعالا قويا في صفوف الشعب الجزائري.

02- على الصعيد الفرنسي:

قيام حكومة غي مولي الاشتراكية اليسارية والتي قررت تصعيد الحرب خاصة بعدما منحها المجلس الوطني الفرنسي كامل السلطات، وقد تجسد هذا القرار في إرسال المزيد من القوات الفرنسية إلى الجزائر.

03- على الصعيد الجزائري:

كان الغلاة من الكولون يلحون على طلب إعدام المجاهدين الأوائل الذين وقعوا في الأسر، ليكونوا عبرة و رادعا لغيرهم في نظر أولائك الطغاة([1]).

في خضم هذه الأجواء المشحونة بالتوتر تقرر شن إضراب الثمانية أيام، غير أن عمق هذا الإضراب لم يكن احتجاجا على ظروف اجتماعية عاشها الشعب كما يظن البعض بل كان إضرابا سياسيا وعسكريا، سياسيا لأنه جاء تدعيما لمبدأ وحدة الشعب ووحدة القيادة ووحدة التراب التي أقرها مؤتمر الصومام كما جاء كردة فعل على مقولات الدعاية الاستعمارية، بحيث لم يبق مجال للحديث عن الجزائر جزء من فرنسا أو أن الشعب لا يساند الثورة، وكان عسكريا لأنه أرغم العدو على نقل كتائب المظليين من مراكزها خارج المدن إلى داخلها الأمر الذي خفف الحصار على الأرياف ولو بقليل([2]).

وكرد على الصبغة العسكرية التي أضفاها البعض على الإضراب يقول محمد عباس في كتابه ثوار عظماء أنه قد سأل بن خده عما ذهب إليه البعض من اعتبار الإضراب إضرابا ثوريا فكان جوابه:" أن الإضراب الثوري يستهدف الاستيلاء على الحكم مباشرة وقد كانت اللجنة من الواقعية بحيث لا يمكن أن تتصور ذلك، كما يقول

([1])- محمد عباس:ثوار عظماء المرجع السابق، ص: 386- ص: 387 .

([2])- محمد الشريف عباس:المرجع السابق، ص:98.

أيضا:"وأسجل هنا أنني قرأت تقييما لهذا الإضراب في صحيفة المجاهد بعد مرور سنة عليه جاء فيه: أن هذا الإضراب لم يكن بأية صفة ثوريا إلا في مناشير لاكوست"([1]).

وجهت اللجنة ندائها للشعب الجزائري في بيان أعدته ووجهته بصراحة إلى المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه وفئاته وطبقاته، وقد قامت المنظمات الوطنية على غرار اتحاد العمال بتوزيع المناشير في كل المؤسسات والفروع النقابية، وتواصل التجار مع التجار والحرفيين وأرباب المصانع، وقد كان هذا التكتل الحيوي للقوات الفعالة للشعب الجزائري من وراء جبهة التحرير الوطني برهانا للرأي العام العالمي والدولي أن مطالب الجبهة في السيادة والكرامة هي أرادة الملايين من الجزائريين([2]).

➢ **أهداف الإضراب:** كانت اللجنة تهدف من وراء هذا الإضراب إلى تحقيق ما يلي:

– دعم مساعي المجموعة العربية الأسيوية أثناء مناقشة القضية الجزائرية، وتكذيب ادعاءات فرنسا باعتبار القضية الجزائرية مسألة داخلية لا حق لأي جهة خارجية التدخل فيها بما في ذلك الأمم المتحدة، وأن الجبهة ما هي إلا جماعة من الفلاقة المشوشين.

–التأكيد على أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، والتي كانت لا تزال تعاني من النشاط التخريبي للعناصر المصالية.

– دفع جماهير المدن إلى خضم معركة التحرير لتخفيف الضغط على الجبال والأرياف.

تولى عبان رمضان تحرير نداء الإضراب ووجه إلى الولايات واتحادية الجبهة بفرنسا، وإلى ممثلي الجبهة في كل من المغرب وتونس ومصر،كان جوهر النداء يتلخص في الاستعداد لشن إضراب لمدة 08 أيام بالتوقيت مع الشروع في مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم، ولإنجاح مشروع الإضراب والانتفاضة القوية ضد المستعمر جرى التخطيط والتحضير على قدم وساق، وبالمقابل استعدت السلطات الفرنسية لمواجهة التحدي الذي لم تقدر انعكاساته وشنت حربا نفسية مثبطة لعزيمة السكان كما سنت القوانين اللازمة لعزل الشعب عن الجبهة ([3]).

انطلق الإضراب في وقته المحدد وشمل منذ اليوم الأول مختلف أنحاء القطر الجزائري وبدت المدن وكأنها ميتة بعد أن أغلقت محلاتها التجارية وهجرها أصحابها، وهذا ما يؤكده أحد الصحفيين بقوله:" إنني لم أر في حياتي مدينة الجزائر يخيم عليها شبح الموت في وضح النهار كمثال القصبة في اقفار شوارعها ورهبة السكون العميق النازل على دورها وكأن سكانها في سبات عميق"([4]). أما في فرنسا فقد ورد على لسان جريدة france

([1])- محمد عباس: ثوار عظماء المرجع السابق، ص388 – ص:389 .
([2])- جعفر رتيبة:المرجع السابق، ص: 58.
([3]) – محمد عباس: ثوار عظماء المرجع السابق، ص 391 –ص: 392.
([4]) – نفسه، ص:393 .

observateur ما يلي: لم ينحن هذا الشعب، فبالرغم من قبضة الحديد والنار المسلطة عليه منذ سنتين ها هو الإضراب الذي أمرت جبهة التحرير الوطني بشنه يقدم الدليل القاطع على صحة هذا القول، ولا يمكن التصور أنه سوف ينحني بعد الآن فهل يجب التضحية بمائة أو مائتين ضحية جديدة؟([1]).

وتوالت الأيام الثمانية اليوم تلو الآخر والصمت لا يزال يخيم على المدن، بالرغم من تكثيف دوريات العدو والأعمال الإجرامية الوحشية، إلا أن ذلك كان محاولة يائسة لخنق صوت الشعب الجزائري ومنع وصوله للرأي العام الدولي، بعد أن حاولت الدعاية الفرنسية تقديمه في صورة حركة تمرد شامل.

وبالرغم من أن الجزائر دفعت ثمنا باهظا خلال تلك الأيام نتيجة اعتقال آلاف المواطنين وآلاف القتلى والمفقودين، إلا أن الإضراب حقق نتائجه المرجوة منه وتعداها حتى أن صحافة العدو لم تستطع التعتيم عليها([2]) (انظر الملحق رقم 02). لكن رغم كل هذا النجاح، فإن الإضراب في حد ذاته خطأ استراتيجي ارتكبته اللجنة وذلك باعتراف بعض أعضائها فيما بعد، حيث اعترف كل من دحلب وبن خده بعد الاستقلال أن قرار الإضراب رغم الغاية المرجوة منه إلا أنه لم يدرس ويناقش من الناحية الاستراتيجية من طرف أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ مما جعله يسقط أمام أساليب القمع التي مارسها كل من بيجار وماسو في تلك الفترة ، ومرد ذلك يعود أساسا إلى عدم احتياط اللجنة من المخاطر والعواقب التي تنجر عن هكذا إضراب والمتمثلة خصوصا في حملات التفتيش والمداهمات الكثيفة التي لم يسلم منها لا قياديو جبهة التحرير ولا قاعدتها النضالية، مما جعل الخسائر تتفاقم بشكل يستحيل تعويضها بفعل الثغرات الكبيرة التي ظهرت في نسيج التنظيم بالمنطقة المستقلة وكذا تعطل الاتصالات بين المسؤولين في جبهة التحرير الوطني. كما كان لعثور المظليين على مخابئ السلاح والقنابل في حي القصبة خاصة أثرا بالغا في إضعاف الطاقات العسكرية للمنطقة المستقلة، ويبقى أكبر أثر سلبي نتج عن الإضراب يتمثل في كشف المظليين لمقرات تواجد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وذلك عن طريق عثورهم على الوكالة العقارية المستأجرة لمختلف الشقق التي تأوي أعضاء اللجنة، مما جعلهم عرضة للاعتقال والتعذيب في أي لحظة ([3])، فالإضراب هو الذي أدى إلى استشهاد العربي بن مهيدي وإلى خروج اللجنة من الجزائر، وبذلك وضعت نفسها أمام امتحان صعب يتعلق بممارسة أولوية الداخل على الخارج خاصة، ففي نهاية المطاف ظل العربي بن مهيدي الوحيد من بين أعضاء اللجنة الوفي للمبادئ التي صادق عليها المؤتمر، عندما رفض الخروج وصرح في آخر

([1]) – الجودي بخوش: دور بن يوسف بن خده في الثورة التحريرية (1956 –1962)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2006- 2007م، ص: 106.

([2]) – محمد عباس:ثوار عظماء المرجع السابق، ص:393.

([3])– الجودي بخوش: المرجع السابق، ص:108.

اجتماع عقدته اللجنة بتاريخ 1957/02/15 أنه يفضل الموت في ساحة المعركة حتى يكون وقودا جديدا وكافيا للثورة التي يجب ألا تتوقف حتى يسترجع للجزائر سيادتها([1]) (انظر الملحق رقم 03).

المطلب الثاني: معركة الجزائر 1957م وانتقال القيادة التنفيذية إلى الخارج

اشتد الخناق على لجنة التنسيق والتنفيذ مع نهاية سنة1956م وبداية سنة 1957م خاصة بعد صدور قرار إضراب 8 أيام مما دفع اللجنة للانتقال إلى الخارج بعدما أصبح مقرها محاصرا بالجزائر العاصمة.

إن السبب وراء انتقالها إلى الخارج يعود إلى معركة الجزائر التي أخذت اسمها من المواجهة التي نشبت سنة 1957م بين الفدائيين التابعين للمنطقة المستقلة للجزائر العاصمة والمظليين التابعيين للجنرال ماسو وأعوانه، هذا وقد كان التصادم قبل هذا التاريخ إلا أنه ازدادت شدته سنة 1957م وتزامنا مع الإضراب زادت الحملة الاستعمارية في استعمال القوة ومع ذلك فإنها لم توقف تيار الإضراب ([2])، والتجأت الحكومة الفرنسية إلى معركة عسكرية حيث جندت الفرقة العاشرة للمضللين وأفواج القطاع([3])، وقوات الشرطة المتواجدة في الجزائر العاصمة والتي تقدر بـ 1.500 شرطي وتجنيد 4.600 من قوات المضلين كدعم للشرطة وذلك بقصد تفكيك خلايا جبهة التحرير الوطني بالجزائر العاصمة والتي كانت تقدر بحوالي 1.400فدائي وفدائية([4])، والتي تشكلت من الشبان المتطوعين القادمين من الأحياء الشعبية بفضل الإيمان الثوري لديهم وكلهم من المؤيدين لهذا الشكل الجديد من الكفاح([5])،وتفيد العديد من المؤشرات بأن قرار اللجوء إلى الإرهاب الجماعي لم يكن قرارا فرديا ولا قرار طائشا فمن المؤكد أن من بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من حذر من هذا القرار، وفي هذا الشأن كان عبان رمضان يقول: أن السبب وراء هذه الدوامة الجهنمية بشاعة أعمال القوات الاستعمارية والمجموعات المتطرفة التي تتستر عليها وتحميها.

ولهذا كان من المستحيل عدم الرد على أعمالها الإجرامية إلابااللجوء إلى نفس العمليات التي تمس السكان الأوروبيين أيضا الذين كانوا دائما على أهبة الاستعداد للتهجم على الجزائريين([6]).

وكان لاعتداءات الجزائر العاصمة أثر كبير عبر كامل مناطق البلاد بل حتى على مناطق العالم، فأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الذين أمروا بتنفيذها لم يفكروا أبدا في توقيف استعمالها أو حتى التخفيف من حدتها وذلك ردا على القمع الاستعماري البشع وقد كانت هذه العمليات تعكس حجم المجرى الجديد لحرب الجزائر الذي لم

([1])- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق،ج02، ص:98.

([2])- جعفر رتيبة:المرجع السابق، ص:62.

([3]) - سعد دحلب: المصدر السابق، ص: 46.

([4])- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص: 463.

([5])- جعفر رتيبة:المرجع السابق، ص: 62.

([6]) - خالفة معمري: عبان رمضان، تع، زينب زخروف، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر: (ب ن)، 2008 م، ص: 396.

يعد التحكم فيه([1])، رغم ما قام به جنرالات فرنسا وعلى رأسهم الجنرال "ماسو " من حملة اعتقالات في حق عناصر تنظيم الجبهة ومنهم البطل الرمز ابن المهيدي، وكذلك عزلهم لحي القصبة ووضعهم حدا للعمليات الفدائية.

ولكن بعد الهجمات الشرسة التي قامت بها قوات المظلات بقيادة الجنرال ماسو تم تفكيك الفرعين السياسي والعسكري لمنطقة الجزائر المستقلة وبعدها تولى ياسف سعدي قيادة المنطقة بمفرده لاحكام قبضته على الفرعين إلى حين اعتقاله في سبتمبر 1957م([2]). وبالنسبة لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأربعة فقد تمكنوا من دخول تونس والمغرب يوم 11ماي1957 م ثم اتجهوا إلى القاهرة حيث وجدوا فيها جوا مختلفا عن الجزائر([3]).

هذا وقد كانت لجنة التنسيق والتنفيذ سلطة تنفيذية حازت على ثقة البلاد بواسطة مجلس مقيم فيها وبعد إن مارست نشاطاتها على أرض الوطن طيلة إحدى عشر شهرا اضطرت إلى مغادرة البلاد بعد المبايعة القانونية التي تلقتها([4])، وذلك لأسباب أمنية من أجل المحافظة على القيادة الوطنية وحتى تستقر مؤقتا قبل إن تعود إلى البلاد في ظروف أكثر ملائمة، وهذا الوضع لم يمنع لا جيش التحرير ولا جبهة التحرير من بسط وجودهما عبر التراب الوطني لكن في ظروف مختلفة([5])، وظل هذا الانتقال محطة جدل بأن انتقال اللجنة إلى الخارج كان تحت تأثير الضغط لكن عبان رمضان كان يقول عكس ذلك من خلال قوله:" لقد كبرت الثورة ولابد أن نكبر معها"، أما بن خده قال:" إن اللجنة قدرت أنه من الصعب

مواصلة الثورة انطلاقا من الجبال"، وعلى العموم فإن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأربعة انطلقوا في رحلة دامت ثلاثة أشهر([6]).

كانت انطلاقة خروج أعضاء اللجنة من العاصمة وكانت محطتهم الأولى البليدة حيث نقلا عبان وكريم من طرف " كلودين شوليِ " حتى البليدة حيث التحقا بمركز القيادة للعقيد صادق قائد الولاية الرابعة مما أدى بسجن السيد شولي.

أما بالنسبة لسعد دحلب فقد إنتقل بوسائله الخاصة وبطريقة عادية لأنه لم يكن متابعا من قبل الشرطة الفرنسية أما بن خدة فقد ذهب مع رشيد أوعمارة في سيارته الصغيرة (رينو 4 أحصن) حيث نقل بن خدة إلى البليدة ثم عاد وعند عودته أوقف في بني مراد في حاجز وضع بضعة دقائق بعد مروره مع بن خده مما أدى إلى

([1]) – نفسه ، ص:397.

([2]) – جعفر رتيبة:المرجع السابق، ص: 63.

([3]) – عمار بوحوش:المرجع السابق، ص: 465.

([4]) – محمد بجاوي:الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961)، ط 02، الجزائر: دار الرائد للكتاب، 2005م، ص 130 – ص:131.

([5]) – محمد تقية: المرجع السابق، ص: 229.

([6]) – محمد عباس: الثورة الجزائرية المرجع السابق، ص: 228.

اعتقاله حيث نقل إلى الجزائر العاصمة حيث تم تعذيبه بوحشية تقشعر منها الجلود ففقأت عيناه وسلخ جلد رأسه فمات تحت التعذيب([1]).

وبعد وصول القادة إلى مركز القيادة (الولائية) للعقيد صادق – الولاية الرابعة-كما كان متفقا عليه وذلك بفضل التنظيم الرائع لمصالح الاتصالات وبعد ذلك قرر الأعضاء اللجوء إلى الخارج فانقسموا إلى فوجين حيث توجه كريم وابن خدة إلى الشرق عبر الولاية الثالثة والثانية وتوجه سعد دحلب وعبان إلى المغرب عبر الولاية الرابعة والخامسة اللتين كانتا تشكلان منطقة الغرب الوهراني([2])، وفي بداية جوان اجتمع قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس لدراسة انعكاسات إضراب 8 أيام وتطورات القضية الجزائرية([3])، وخرج الاجتماع بتكوين اقسام تحت تسمية لجنة التنسيق والتنفيذ تولى مسؤوليتها قادة عسكريون ومدنيون ذو كفاءة في كافة الميادين وذلك بتاريخ 4 أبريل 1957م وهي كالآتي:

1- القسم الحربي: ويتكون من القيادة العامة ودوره توزيع الأسلحة والقوافل ونقلها إلى الداخل وتموين الصحة العسكرية والإطارات العسكرية وكان يترأس هذا القسم كريم بلقاسم.

2- قسم الأسلحة والتموين: ويتكون من المصالح التالية:

التموين بالأسلحة والتوريد إلى الحدود، والرقابة، والخبرة النقدية، وكان على رأس هذا القسم العقيد أوعمران.

3- قسم المواصلات والاتصالات العامة ويتكون من:

- الاتصال اللاسلكي والوسائل الأخرى.
- الاستعلامات ومدارس اللاسلكي وعلى رأس هذا القسم العقيد عبد الحفيظ بوصوف.

4- قسم العلاقات الخارجية ويتكون من ثلاث مصالح : إفريقيا الشمالية، والدول العربية، وإفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا، وعلى رأس هذا القسم محمد الأمين دباغين.

5- القسم المالي ويتكون من المصالح التالية: الميزانية والأملاك والأدوات والمحاسبة والرقابة، وعلى رأس هذا القسم العقيد محمود الشريف.

6- القسم الداخلي والتنظيم الإداري: ويتكون من: تنظيم حزب جبهة التحرير الوطني في تونس والمغرب، وتنظيم حزب جبهة التحرير الوطني في فرنسا، وعلى رأس هذا القسم العقيد عبد الله بن طوبال.

7- قسم الشؤون الاجتماعية والثقافية ويتكون من المصالح التالية: اللاجئين، الهلال الأحمر،نقابات الطلاب وعلى رأس هذا القسم عبد الحميد مهري.

([1])- سعد دحلب: المرجع السابق، ص: 57.

([2]) - سعد دحلب: المرجع السابق، ص: 59.

([3]) - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954 -1962)، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012م، ص: 102.

8- قسم الصحافة والإخبار: ويتكون من الدعاية في الخارج والدعاية في الداخل والوثائق العامة والنشر وعلى رأس هذا القسم فرحات عباس([1]).

ورغم النشاطات التي قامت بها اللجنة في تونس إلا أن بوادر التوتر بين كريم بلقاسم وعبان رمضان بدأت تطفو([2])، ثم ما لبثت اللجنة أن انتقلت من تونس نحو القاهرة لتتخذها مقرا دائما لها، وذلك خشية الوقوع في يد فرنسا التي كانت لا تزال تحتفظ بتونس وكذلك لازدياد ضغوط بورقيبة الداعية إلى قبول الدخول في المفاوضات مع دون اشتراطات([3])،كان لتمركز لجنة التنسيق والتنفيذ في عاصمة البلاد أثرا بالغ الأهمية على معنويات القوات الجزائرية المقاتلة داخل المدن، وفي الجبال والأرياف عامة، فوحدة القيادة وتواجدها في ميادين المعركة زاد فرنسا الجماهير حماسا وقرب المواطنين أكثر من صفوف جبهة التحرير الوطنية([4]).

ويعتبر خروج لجنة التنسيق والتنفيذ تجسيدا للهزيمة التي منيت بها جبهة التحرير الوطنية في مدينة الجزائر العاصمة، وذلك على الرغم من التزام اللجنة ونجاحها في تنفيذ كل التعليمات العسكرية خلال الأشهر الستة الأولى من انعقاد مؤتمر وادي الصومام، وبمجرد الالتحاق بالعاصمة التونسية اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ نهاية جوان لتقييم المرحلة المقطوعة، لكن السيد كريم بلقاسم الذي كان من المقررين الأساسيين في وادي الصومام أبدى رغبة ملحة في التخلي عن المبادئ الأساسية وراح يلوح بضرورة إسناد القيادة للمسؤولين التاريخيين، علما بأنه

الوحيد من بينهم الذي ظل طليقا وعلى قيد الحياة ([5])، كما أنه رفع شعار التصالح مع رفاق الدرب المعتقلين لسد الطريق أمام المعتدلين، ولتمكين العسكريين من شغل مناصب الحل والربط في أجهزة الثورة([6]).

وإذا كان السيدان دحلب وبن خده لم يظهرا معارضتهما للأفكار الجديدة التي جاء بها السيد كريم بلقاسم فإن عبان رمضان قد بدل كل ما في وسعه للتصدي لها، لكن الظروف تغيرت فلم يعد هو الآمر الناهي ولم يعد كريم هو ذلك المنبهر أمام شخصيته الفذة، وبذلك بدأت بوادر التوتر الشديد تظهر في العلاقة بين عبان رمضان وكريم بلقاسم، لكن على الرغم من كل الخلافات التي بدأت تلوح في الآفاق فإن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أنهوا اجتماعهم التقييمي المشار إليه أعلاه بالتصديق على ورقة عمل تضمنت تقييما مفصلا وموضوعيا

(1)- جعفر رتيبة:المرجع السابق، ص: 66 – ص: 67.
([2]) – عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص: 170.
([3]) – جعفر رتيبة: المرجع السابق، ص: 67 –ص: 68.
([4])- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ج 02، ص:87.
([5]) – محمد حربي:المرجع السابق، ص: 215.
([6])- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق،ج 02، ص: 98.

للمراحل التي قطعتها الثورة، ومجموعة من الاقتراحات العلمية التي من شأنها أن تكون أساسا لبرنامج العمل المستقبلي الذي سوف يصدر عن الهيئة العليا للثورة في دورتها الرسمية الأولى([1]).

([1])- عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص: 99.

الفصل الثالث

لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية

1957م – 1958م

ودورها العسكري والسياسي.

المبحث الأول: تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية والتعريف بأعضائها.

المطلب الأول: تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية 1957م.

المطلب الثاني: التعريف بأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية.

المبحث الثاني: الدور العسكري والسياسي للجنة التنسيق والتنفيذ الثانية.

المطلب الأول: تأسيس لجنة العمليات العسكرية COM 04/ 04 / 1958م.

المطلب الثاني: تأسيس الحكومة المؤقتة GBRA 1958/09/19م.

الفصل الثالث: لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية من 1957م إلى 1958م ودورها العسكري والسياسي.

في يوليو 1957 التقى الأعضاء الأربعة للجنة التنسيق والتنفيذ بعد خروجهم من الجزائر في مدريد باسبانيا، وقرروا استدعاء المجلس الوطني للثورة للاجتماع بهدف دراسة الوضع العام للثورة .

تعد مجريات ونتائج انعقاد أول دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من أكثر المحطات التاريخية جدلا بين الكتابات التي اهتمت بتطور الهيئات السياسية العليا للثورة وتكمن المواقف الجدلية من ذلك الاجتماع في تباين وتناقض القراءات التاريخية حوله إلى درجة وصفه بالانقلاب العسكري الأول في تاريخ الثورة، أو باجتماع الثأر من مؤتمر الصومام عند البعض، بينما يذهب البعض الآخر إلى اعتباره حركة تصحيح ثورية نجحت في إنقاذ الثورة من الانحراف الإصلاحي.

المبحث الأول: تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية والتعريف بأعضائها

المطلب الأول: تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية 1957م.

إن الإجتماع الأول للمجلس الوطني للثورة بالقاهرة خلال الفترة الممتدة من 20 حتى 28 أوت 1957 جاء نتيجة التطورات السلبية التي عرفتها الثورة، وبالخصوص عند تزايد الضغط الاستعماري على عناصر لجنة التنسيق والتنفيذ إثر إضراب الثمانية أيام خلال شهري جانفي و فيفري 1957([1]).

هذا وقد تميز الإجتماع بالتراجع عن بعض قرارات مؤتمر الصومام والعودة إلى الاعتماد على العناصر الثورية وإبعاد العناصر السياسية، حيث جسد هذا التوجه كل من الثلاثي كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال([2])،غير أن أصدق وصف لهذا الاجتماع هو ذلك الذي انتهى إليه صالح بلحاج عندما استخلص أن اجتماع أوت 1957 كان اجتماعين أحدهما في الكواليس بين القادة العسكريين للتقرير، والآخر رسميا يحضره جميع الأعضاء للمصادقة.([3])

وقد كان النقاش حادا في هذا الاجتماع وأفرز عن صراع عنيف بين كريم وبوصوف من جهة وعبان من جهة أخرى، وكان يدور حول بعض القرارات التي اتخذت في مؤتمر الصومام وهي: أولوية الداخل على الخارج أولوية السياسي على العسكري، وتعيين بن خدة ودحلب في لجنة التنسيق والتنفيذ، فرفض عبان التراجع عن هذه القرارات الأساسية في نظره وأصر كريم و بوصوف على إزالتها والتراجع عنها في وقت لم يجد عبان مساندة من الأعضاء الآخرين باستثناء واحد وهو سليمان دهيلس، وبذلك توصل المجلس إلى إزالة القرارات الثلاثة واتخذ من جهة أخرى قرارات أخرى وهي رفع أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى 54 عضوا، وتعيين لجنة التنسيق والتنفيذ

([1])- رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص: 150.

(2)- زهير إحدادن : المرجع السابق ، ص 48 .

(3)- أحمد توفيق المدني : المصدر السابق ، ج 03 ،ص: 330

جديدة تتكون من 09 أعضاء وأبعد من اللجنة كل من بن خدة ودحلب وكان وجودهما في اللجنة موضع صراع بين عبان من جهة، وكريم وبوصوف من جهة أخرى، كما أشرنا إلى ذلك سابقا ([1])،وأقر الاجتماع إقرار مبدأ رفض الدخول في أي مفاوضات مع فرنسا ما لم تعترف الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر أولا([2])، إقرار مبدأ حرية تنقل لجنة التنسيق والتنفيذ ما بين مصر والجزائر، وتونس والمغرب لتسيير الكفاح ولقيام لجنة التنسيق والتنفيذ ببذل أقصى جهدها للحصول على أكبر تأييد من الدول خاصة العربية عند النظر في القضية الجزائرية خلال انعقاد هيئة الأمم المتحدة، وخلال هذا المؤتمر قرر الانفتاح على العناصر القيادية في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين للحاجة الماسة لجميع الطاقات البشرية([3]).

ومن بين أهم السلبيات التي نجمت عن هذا الاجتماع يمكن أن نحصر بعضها في اللجوء للعمل خارج المؤسسات السياسية وتسوية المسائل المتعلقة بتعيين وانتخاب الأعضاء في الهيئات القيادية للثورة في الكواليس، وقد ترتب عن ذلك ظهور الأنوية الأولى للعصب المتنافسة التي تشكلت في صورة تحالفات صغيرة تحيط بالباءات الثلاثة الذين اعتلوا واجهة القيادة الثورية ابتداء من أوت 1957.

كما تحول مبدأ العمل الجماعي إلى غطاء يخفي انقلاب القيادة المركزية الظاهرية إلى مجموعات ضغط وتأثير يجتمع حول مبدأ إقصاء نخب التيارات الوطنية من مواقع القيادة والتنافس فيما بينها على الزعامة حينا وتسعى إلى إحداث التوازن فيما بينها حينا آخر.

وجاء إلغاء التمايز بين الداخل والخارج وإلغاء أولوية السياسي على العسكري لإضفاء التوافق بين القادة العسكريين في الداخل والخارج، ولتكريس سيطرة القادة الميدانيين على عناصر الواجهة السياسية من المثقفين الذين أوكلت لهم مهام تقنية وهامشية أو ثانوية داخل الهيئات السياسية للثورة، وأيضا لتبرير استقرار قيادة الثورة خارج التراب الوطني ([4]).

ومن خلال قراءتنا لمحضر جلسات الاجتماع اتضحت لنا طبيعة الصراع الذي كان يدور بين السياسيين والعسكريين([5])، وهنا ينوه الدكتور محمد العربي الزبيري إلى أن تسمية العسكريين والسياسيين هي فقط اختراعات السلطات الاستعمارية لأن قادة الثورة وخاصة منهم الأوائل كانوا جميعا متساوين تقريبا من حيث التكوين العسكري والسياسي، وعلى سبيل المثال فإن عبان رمضان الذي ينعت بكونه سياسيا لا يختلف في شيء عن

([1])- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص: 48.

([2])- فتحي الديب: المصدر السابق، ص: 356.

(3)- عمارة ربيع: المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956 – 1962م، رسالة ماستر التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013- 2014 م، ص: 45.

([4])- عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص: 177.

([5])- الجودي بخوش: المرجع السابق، ص: 133.

آيت أحمد وبن بلة أو من يسمونهم الباءات الثلاث، فقد كان مناضلا في صفوف حزب الشعب الجزائري قبل الانتهاء من دراسته الثانوية، وفي داخل الحزب وعلى مر السنين تقلد مسؤوليات متعددة وكان عضوا بارزا في هيئات المنظمة الخاصة عندما ألقي عليه القبض في 1950، فتكوينه كان إذن سياسيا وعسكريا مثل الآخرين، لكنه كان يمتاز عن غيره في تلك المرحلة الأولى بمستواه التعليمي والثقافي([1]).

تمكن كريم وبوصوف في الأخير من إقصاء بن خدة من لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن هذا الاجتماع، وعلى عكس عبان الذي لم يستوعب المعطيات الجديدة وموازين القوى التي اختلفت تماما عن سابقاتها (داخل الوطن) فإن بن خدة كان يعلم أن أية مقاومة قد تصدر منه سوف لن تغير من الأمر شيئا، بل ستعقد الأمر أكثر إن لم تكلفه حياته، وقد كان بن خدة محقا في تقديره وإلا كيف نفسر اغتيال عبان رمضان بطريقة لا يتقنها سوى بوصوف وبعض أعوانه.

لم يبق لبن خدة بعد هذا الاجتماع العضوية إلا في المجلس الوطني للثورة، ومع ذلك نجد أن كريم وبوصوف أرادا إقصائه من مؤسسات الثورة نهائيا، ولهذا تم تعيينه ممثلا لجبهة التحرير الوطني في يوغسلافيا ثم في لندن، هذا المنصب الذي بقي فيه إلى غاية تشكيل الحكومة المؤقتة في ديسمبر1958([2]).

إن تحديد فترة قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية للثورة بهذه المرحلة (سبتمبر 1957 – سبتمبر 1958) قد يكون مدعاة لتحفظ البعض بالنظر إلى أنه يلغي ما يسميه هؤلاء بلجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة (أفريل – سبتمبر1958).

باشرت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية مهامها في سبتمبر 1957 في أجواء تميزت بالخلاف الشديد مع عبان رمضان خلال الأشهر الأولى من عملها، ومع مطلع سنة 1958 التفت أبرز قادتها إلى بعض الأولويات التي كان النشاط الثوري في حاجة ماسة لها، وعلى رأس تلك الأولويات آنذلك تموين الولايات بالأسلحة، وتدمير الخطوط المكهربة. ولكن اللجنة انشغلت بخلافاتها الداخلية، ورفضت مشروعا تقدم به الملازم عبد الله العرباوي والمعروف باسم محمود، وأيضا سي مسعود ضابط الولاية الخامسة لتدمير خط موريس([3]).

ترك مؤتمر القاهرة وظائف لجنة التنسيق والتنفيذ كما كانت عليه في السابق، حيث ابقى لها سلطات واسعة في كل القضايا، ماعدا فيما يتعلق بمستقبل البلاد، مثل المفاوضات وإنهاء العمليات والتحالفات والحل الدولي للمشكلة الجزائرية وتدخل طرف ثالث في النزاع الجزائري الفرنسي... الخ.

(1)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق،ج 2، ص: 102.

(2)- الجودي بخوش: المرجع السابق، ص: 114.

([3])- عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص: 177 – ص: 178.

قام كريم بلقاسم بتشكيل اللجنة الثانية بطريقة جعلها تكون تحت نفوذه وسيطرته، حيث ضم إليها بن طوبال وبوصوف و أوعمران ومحمد الشريف، مما أعاد الكفة مرة أخرى لصالح العسكريين، فقد أصبح عدد السياسيين في هذه اللجنة أربعة مقابل خمسة عقداء، أما السجناء الخمسة فلم يكن لهم نفوذ بحكم تواجدهم في سجن فرنسا، فانتقل بذلك صنع القرار إلى العقداء الخمسة في لجنة التنسيق والتنفيذ، أما السياسيين فقد انحسر دورهم في تزكية القرارات المتخذة، ولم يكن يسمح بالمشاركة في بعض الاجتماعات.

ويذكر لنا بن خدة عن اجتماع القاهرة وتكوين لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، أنه وبالنظر إلى كون كريم بلقاسم و بوصوف تحالفا في هذا الاجتماع مع الذين يسمونهم بالعسكريين، والمقصود بهذا واضح وهو عزل عبان الذي بدأت مكانته تهتز فبعد أن كان منسقا للجنة الأولى أصبح مجرد عضو بسيط مكلف بالإعلام والدعاية فلم يتمكن عبان من هضم هذه الهزيمة وحاول أن يواجهها إلا أن ميزان القوة لم يكن في صالحه مما أسفر في الأخير عن اغتياله.

ونلاحظ عن التركيبة الجديدة للجنة التنسيق والتنفيذ أنها افتتحت على العناصر السياسية القادمة من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ولخضر بن طوبال من الثانية، وكريم بلقاسم من الثالثة، وأوعمران من الرابعة، وعبد الحفيظ بوصوف من الخامسة([1]).

اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية في تونس مابين 25 و29 أكتوبر 1957، ووزعت المهام بين أعضائها كما يلي: كريم مكلف بالجيش، وبن طوبال مكلف بالداخلية، بوصوف بالاتصال، وأوعمران بالتموين، محمد الشريف بالتسليح، وعباس بالعلاقات مع الصحفيين، دباغين بالعلاقات الخارجية، ومهري بالشؤون الاجتماعية، وعبان بالجبهة وجريدة المجاهد. وفي هذا الاجتماع أصدرت اللجنة بيانا مطولا تؤكد فيه أن هدف الحرب التحريرية هو الاستقلال، وأن المفاوضات لا يمكن أن تكون إلا بالاعتراف سلفا باستقلال الجزائر، وتحيي جيش التحرير الذي أصبح اليوم يتكون من مائة ألف جندي مزودين بأسلحة عصرية ويواجهون قوات العدو مواجهة منتصرة، وتبين خطتها السياسية في الداخل والخارج، وعلاقاتها بدول المغرب والعرب وكذا الأمم المتحدة([2]).

ورغم الجهود التي قامت بها اللجنة والتنظيم الذي سارت عليه إلا أنها واجهت مشاكل جمة في تطبيق قراراتها، ومن بين هذه المشاكل قضية اغتيال عبان رمضان.

- **قضية إغتيال عبان رمضان 1957:**

(1) – نوة نوي: المرجع السابق، ص: 17 – ص : 18.

([2]) – زهير إحدادن: المرجع السابق، ص: 48.

إن اجتماع المجلس الوطني في أوت 1957 واجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بعده أدى إلى عزل عبان وتهميشه من القيادة الحقيقية للثورة، مما أزعج عبان وأثار غضبه الشديد، وعبر عن ذلك أمام أعضاء اللجنة، وكان عدم التلاحم بين عبان وكريم يرجع إلى ما قبل خروجهم من الجزائر حيث كان عبان قريبا من بن مهيدي وكان كريم مهمشا، ولكنه لم يبين عن امتعاضه وعند خروج أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من الخارج حيث كان عبان قد مر على الولاية الخامسة التي كان على رأسها بوصوف وهناك لاحظ تصرفات قاسية في تسيير شؤون الولاية فقدم انتقاداته لبوصوف، هذا الأخير الذي لم يتقبلها وأثارت حساسيته. ومن جهة أخرى وجد عبان في تنظيم الجبهة ومسؤوليها في الخارج ما كان يراه مضرا بمسيرة الثورة فأخذ يعلن بضرورة الدخول إلى الجزائر وبالأخص القيادة، ويتصرف كما كان يفعل في داخل الجزائر أي بنوع من الزعامة([1]).

كان عبان رمضان قد تلقى تحذيرات صارمة من العقداء وبالأخص من كريم بلقاسم، وظهر العداء بينه وبين الذي كان حليفه بالأمس، وكانت تساؤلات العقداء لا تكاد تتوقف: ماذا سيفعل هذا السياسي؟، وخاصة

بعد أن وصلتهم أخبار أن عبان اتصل بأحد القادة في الولاية الأولى وحثه على إرسال فيلق للحد من سطوة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس، وبعد كل ما جرى قرر عبان رمضان مقاطعة اجتماعات اللجنة فقام العقداء بإرسال الأعضاء السياسيين للتوسط لحل الخلاف، وأمام تفاقم الأمر وقع إجماع بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وهم كريم، بوصوف، وأوعمران، ومحمد الشريف، دون علم من الأعضاء الآخرين على إبعاد عبان بكيفية أو بأخرى ففكروا في سجنه ثم في إقناعه بضرورة علاجه في أوروبا لأنه كان يعاني من مرض القرحة المعدية، فالتقى فرحات عباس بعبان وطلب منه أن يكف عن زرع القلاقل والشقاقات بين الصفوف، وأخبره بأنه يضر الثورة بعد أن خدمها بصدق كما اقترح عليه السفر إلى سويسرا للعلاج([2])، غير أن عبان لم يخضع لهم وفي النهاية نصبوا له مكيدة لجلبه إلى المغرب([3]).

وكانت الخطوة الأولى في ذلك المخطط تقضي بالعمل على استدراجه نحو المغرب الأقصى، عن طريق إيهامه بضرورة الإسراع إلى هناك من أجل تسوية قضية استعجالية خطيرة لدى القصر الملكي، تتعلق بتعرض وحدات جيش التحرير الوطني إلى مضايقات وتحرشات من طرف القوات الملكية([4])، فتم تشكيل وفد ضم عبان رمضان،كريم بلقاسم، محمود الشريف انتقلوا في 23 ديسمبر 1957 إلى روما فمدريد ومنها إلى تيطوان التي حل

([1]) – زهير إحدادن : المرجع السابق،ص: 48.

([2])– حميد عبد القادر: عبان رمضان المرجع السابق، ص: 144 – ص: 145.

([3])– زهير إحدادن: المرجع السابق، ص : 49.

([4])– عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص :336.

بها الوفد في الحادية عشرة قبل منتصف النهار من يوم 27 ديسمبر 1957 ليجدوا في استقبلاهم بوصوف وعبد القادر معاشو وبعض المساعدين([1]).

لكن ذلك أخذ منعطفا آخر، حيث قام رجال عبد الحفيظ بوصوف باقتياده إلى ضيعة معزولة في ضواحي المدينة ([2])، إذ يقول حميد عبد القادر في روايته أن السيارة توقفت فجأة وطلب أحد حراس بوصوف منه الترجل فقال عبان: أنا ...لماذا ؟، فأجاب الرجل: انزل من السيارة ولا تناقش، نزل عبان وقد أدرك كل شيء، فأنقض عليه أحد الرجال في وقت صوب رجل أخر المسدس حوله، وهكذا تم نقله إلى المزرعة دون أن يلتفت خلفه، وبدل الاكتفاء بوضعه في السجن آثر بوصوف حسم الموقف بطريقة أخرى، وقتلوه خنقا على مرأى و مسمع كل من كريم ومحمود الشريف، وهكذا استشهد عبان في 27 ديسمبر 1957م((3))، ويضيف محمود الشريف حول تلك الحادثة المأساوية، أنه بعد تقييد عبان، دار الجدال بين القادة الحاضرين، وكان الاتفاق على القتل بين بن طوبال وكريم ... وبعدها ذهبوا إلى الغرفة التي كان فيها عبان، فيقول: " لمحت في ثانية إعدام عبان خنقا بواسطة حبل صغير جذبه جلادان إلى الخلف فاندفعت إلى الخارج مروعا من ذلك المشهد "([4]).

ثم تمكن مديرو تلك التصفية من التستر عليها طويلا ونجحوا في تضليل الرأي العام بعد الواقعة بخمسة أشهر كاملة، عندما أصدروا بيان تعزية على صفحات جريدة المجاهد في الصفحة الأولى من العدد 24 لجريدة المجاهد 29 ماي 1957، في صورة نعي وضع عبان في مصاف القائد المنظم وجاء فيه: " لقد خسرت جبهة التحرير الوطني أحد منظريها، وخسرت الجزائر المقاتلة أحد أبنائها البررة، إننا اليوم نرثي أخا لنا في الجهاد... وسوف تكون ذكراه منيرة لدروبنا([5])، إذن كان موقفهم الاستنكار على فعلتهم، وفي اجتماع للجنة في جانفي 1958 اعترف كريم بكل شيء وتحمل مسؤولية ذلك، وعارض فرحات عباس ذلك ورد على كريم قائلا:" من أعطاك حق محاكمته ؟ ألا تخاف أن يحدث لك ولأبنائك ما حدث لعبان رمضان "، وفعلا فقد لاقى كريم بلقاسم نفس المصير حينما اغتيل خنقا بأحد فنادق فرانكفورت الألمانية في 18 أكتوبر 1970([6]).

بعد إغتيال عبان رمضان غرقت لجنة التنسيق والتنفيذ في مزيد من الصراعات والشقاقات، وتكونت عدة زمر متصارعة، كما أن هذه الحادثة تسببت في أزمة حادة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، وعطلت أشغالها أكثر من شهر، ولم تستأنف اجتماعها مضطرة إلا بعد العدوان على ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958م.

([1])- جعفر رتيبة: المرجع السابق، ص: 97.

([2]) – عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص: 336.

([3])- حميد عبد القادر: عبان رمضان المرجع السابق، ص :148.

([4]) – عثماني مسعود،: المرجع السابق، ص: 393.

([5])- عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص: 336.

([6]) – جعفر رتيبة: المرجع السابق، ص :98.

لقد كشفت الصورة التي تمت بها تصفية عبان رمضان عن الحدود القصوى التي كانت تنتهي إليها الطموحات الجارفة نحو الزعامة، ويذهب بعض المؤرخين إلى اتخاذها معلما لبداية تفكك تلك القيادة إلى عصب أو أجنحة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ مع بداية 1958([1]).

وعليه فقد كانت تصفية عبان رمضان اغتيالا سياسيا تم باللجوء فيه إلى المكر والخديعة، وافتقد من الناحية النظرية إلى المبررات الشرعية التي كانت تسمح بإزاحة أحد العناصر البارزة في قيادة الثورة، وهنا نستشف بالصراحة الشديدة التي عبر عنها بن طوبال عندما صرح قائلا:" لقد كان عبان بطلا، لكنه كان أيضا ديكتاتوريا يستحق القتل، وقد يتحفظ البعض على هذا بالإشارة إلى أن عبان رمضان لم يكن يوما من حملة السلاح على نقيض خصومه، ولكن الديكتاتورية التي يعنيها بن طوبال هي نزوع عبان نحو الانقلاب على مبدأ القيادة الجماعية.

إن استيعاب خلفيات تصفية عبان رمضان يبدو غير ممكن، بمعزل عن تقصي وتسليط الضوء على تراكم خلافاته مع المجموعة التي فجرت العمل المسلح على امتداد التجربة ([2])،كما أن اغتيال عبان رمضان بعد فشله في مقاومة التصورات التقليدية للثورة، يشكل نكسة حقيقية ما تزال الجزائر تدفع ثمنها إلى اليوم([3]).

المطلب الثاني: التعريف بأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية.

إستمر كل من عبان رمضان وكريم بلقاسم في العضوية داخل لجنة التنسيق والتنفيذ والذين سبق وأن عرفنا بهما في الفصل السابق، أما بقية الأعضاء فهم على التوالي(انظر الملحق رقم 04):

1– عبد الحفيظ بوصوف:

ولد عبد الحفيظ في السابع عشرمن أوت 1926 م بميلة وقد حمل مع ذلك اسم بوصوف المتعارف عليه، كان عبد الحفيظ ينحدر من عائلة مزارعين ثرية، أبوه كان إماما، كما عين قاضي جبهة التحرير الوطني في الولاية الثانية([4])، عين عبد الحفيظ بوصوف قائدا للولاية الخامسة ووزير الاتصالات العامة والتسليح وأب الاستخبارات الجزائرية، التحق مبكرا بصفوف حزب الشعب، تولى مسؤوليات عليا في المنظمة السرية، كما نصب مسؤولاً عن حركة الانتصار الحريات الديمقراطية في إقليم وهران، أيد فكرة الإسراع بالعمل الثوري، ودافع عنها في اجتماع 22 التاريخي، وبعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ عين بوصوف عضوا فيها وكلف بمسؤولية التنسيق والاستعلامات ونظرا لكفائته أعطيت له صلاحيات الإشراف على مصلحة الاتصالات والتجسس، فأدى المهمة على أحسن ما يرام، ناوئ عبان رمضان وعناصر أخرى وكان مناصر لكريم بلقاسم وبن طوبال، وفي ظل

([1])– مسعود عثماني: المرجع السابق، ص: 393.

([2]) عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص: 337.

([3])– حميد عبد القادر: عبان رمضان المرجع السابق، ص: 148.

([4])– الشريف عبد الدايم: عبد الحفيظ بوصوف، تر: ANEP ، (ب م) ،منشورات، ANEP ، ص: 21.

سيطرة الباءات الثلاث على جهاز الحكومة تقلد وزارة الاتصالات العامة والتسليح 1958- 1962م، وبعد بروز قوة هيئة الأكان فضل بوصوف في ظل أزمة صيف 1962م التخلي على الحياة السياسية حيث تفرغ للأعمال الحرة، وفي عام 1982م نعي بوصوف فجأة وقد انتقلت معه الكثير من أسرار الثورة التحريرية([1]).

2 – عبد الحميد مهري:

ولد في 03 أفريل بضواحي قسنطينة ، ناضل في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعد اتمام دراسته الجامعية ([2])، استدعي مهري لحضور اجتماع 22 التاريخي لكنه تأخر عن الحضور لأسباب مجهولة، التحق بالوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، فعين ممثلا للجبهة بسوريا ولبنان 1955 - 1956م،عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفا بالشؤون الاجتماعية 1957م، وعندما تأسست الحكومة الجزائرية أسندت له وزارة شؤون شمال إفريقيا، ثم تولى عدة مسؤوليات منها: أمين عام لوزارة التعليم الثانوي 1965- 1976م، ثم وزير الإعلام والثقافة 1979- 1984م، فسفير في فرنسا 1984- 1988م، ثم في المغرب وانتخب بعدها أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني،وانسحب من الحياة السياسية عام 1996م([3]).

3– عمر أوعمران:

ولد في القبائل عام 1919م، وانضم إلى حزب الشعب، حيث تمكن من استمالة مجموعة من المجندين الجزائريين في شرشال استعدادا للانتفاضة المسلحة التي كان يعدها حزب الشعب ([4])،كان عضو بارز في مؤتمر الصومام وقد كلفته لجنة التنسيق والتنفيذ في بداية سنة 1957م بمهمة تنظيم قاعدة تونس وإقرار نظام الثورة بها، وكلف بعدها بمهمة التسليح والتموين([5])، عين ممثلا لجبهة التحرير في تركيا 1960م، في مؤتمر طرابلس 1962م انتخب عضو في الجمعية الوطنية 1962م، انسحب من الحياة السياسية ليصبح رجل أعمال([6]).

4– الشريف محمود:

قائد الولاية الأولى ووزير التسليح من مواليد سنة 1915م بتبسة، تلقى تعليمه الابتدائي بالمدارس الفرنسية، ثم التحق بالمدرسة العسكرية للضباط، شارك في الحرب العالمية الثانية، و افجعته مجازر 08 ماي 1945م التي غيرت كثيرا من مشوار حياته إذ طلب تسريحه من الجيش وانضم إلى حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان

([1])- عبد الله مقلاتي: أعلام وأبطال الثورة الجزائرية، الجزائر : وزارة الثقافة، (دس)، ص: 73 – ص :74.
([2])- حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، الجزائر : دار المعرفة، (دس)، ص 308.
([3])- عبد الله مقلاتي: أعلام وأبطال المرجع السابق، ص: 366 – ص : 367.
([4])- حميد عبد القادر: فرحات عباس المرجع السابق، ص: 305.
([5])- عبد الله مقلاتي: أعلام وأبطال المرجع السابق، ص: 27.
([6]) – حميد عبد القادر: فرحات عباس المرجع السابق، ص: 306.

الجزائري، ومع اندلاع الثورة انضم إلى صفوف جبهة التحرير بولاية الأوراس، قاد فوج كومندوس، عينته لجنة التنسيق والتنقيذ قائدا لولاية الأوراس([1]).

تمكن من إخماد فتنة الولاية الأولى وأخضعها لقرارات لجنة التنسيق والتنفيذ، وإثر هذا النجاح عين في أوت 1957م عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وأوكلت له في أولى حكومة مؤقتة جزائرية وزارة التسليح والتموين 1958- 1960م، كما تولى بعض المسؤوليات الدبلوماسية، ابتعد عن الساحة السياسية بعد الاستقلال، وتوفي رحمة الله عليه عام 1987([2]).

5– لخضر بن طوبال:

ولد سنة 1923م بمدينة ميلة، من عائلة ريفية فقيرة، انضم إلى حزب الشعب، فالمنظمة الخاصة، شارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني، خلال الثورة كان مساعدا لقائد المنطقة الثانية زيغود يوسف، وفي سبتمبر حل محله، عين وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية، ثم وزيرا للدولة في الحكومة الثالثة برئاسة بن خدة، ساند بوصوف في صراعه مع السياسيين عقب مؤتمر الصومام، وكان من الذين اتخذوا قرار تهميش عبان رمضان واستدراجه للمغرب من أجل مصير شائك، ساهم في مفاوضات إيفيان، وبعد سنة 1962م فضل الابتعاد عن الحياة السياسية، كتب بن طوبال مذكراته ولم تنشر إلى حد الآن([3]).

6– دباغين محمد لمين:

شخصية بارزة في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، ولد عام 1917م بحسين داي في العاصمة من عائلة ميسورة الحال، نشأ بشرشال، حيث كان والده يعمل مترجما قضائيا، درس المرحلة الابتدائية ونبغ فيها، وواصل دراسته بثانوية البليدة، ولما حاز على شهادة البكالوريا التحق بكلية الطب. انضم لصفوف حزب الشعب الذي أصبح الرئيس الفعلي له في ظل غياب الزعيم مصالي، شارك في إنشاء حركة أحباب البيان والحرية وخطط للعمل الثوري([4])،التحق بالثورة في ديسمبر1954م وطلب منه التوجه إلى القاهرة للعمل ضمن الوفد الخارجي، في سنة 1956م عين رئيسا للوفد الخارجي وعضو المجلس الوطني للثورة، وأصبح في سنة 1957م عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وسمي وزيرا للخارجية في أول حكومة جزائرية مؤقتة، وفي نهاية سنة 1959م اختلف مع رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس بسبب قضية عميرة، فهمش دوره واضطر إلى تقديم استقالته، وبعد الاستقلال عاد إلى

([1])– عبد الله مقلاتي: أعلام وأبطال المرجع السابق ، ص: 237 – ص :238.
([2]) – نفسه، ص: 237 – ص: 238.
([3])– حميد عبد القادر: فرحات عباس المرجع السابق، ص: 308 – ص:309.
([4]) – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام المرجع السابق، ص: 262 – ص : 264.

ممارسة الطب بالعاصمة، ثم مدينة العلمة، توفي في 21 جانفي 2003م، وبعد هذا فضل بعد أن ضحى في سبيل الجزائر بكل شيء أن يرحل وهو صامت ([1]).

7– فرحات عباس:

ولد فرحات المكي عباس يوم الخميس في 24 أوت 1899م بدوار الشحنة ابن السعيد وأمه معزة عاشورة بنت علي، وينحدر فرحات عباس من أسرة فلاحية صغيرة، بدأ فرحات عباس يهتم بالسياسة منذ شبابه فقد أرسله والده إلى جامعة الجزائر لدراسة الصيدلية من أجل أن يكون حرا في عمله بعد تخرجه من الجامعة([2])، مارس السياسة في وقت مبكر إذ انتخب رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين في الجزائر، ونائبا لرئيس جمعية طلبة شمال إفريقيا بفرنسا، وبدأ في نشر مقالات سياسية في الإقدام منذ نهاية العشرينيات، وانتخب في سنة 1931م مستشارا في بلدية سطيف ثم في عمالة قسنطينة ثم عضو في المجلس الجزائري، رفع شعار الإصلاح والدفاع عن حقوق المسلمين، وكان يطالب بالحصول على الجنسية الفرنسية قصد تحقيق المساواة والتمتع بكامل الحقوق، وقد تزعم التيار الإصلاحي الليبرالي وتحالف مع التيارات الأخرى ليطالب خلال الحرب العالمية الثانية بالاستقلال الذاتي، أسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ودافع بشراسة عن أفكاره ومواقفه([3]).

وبعد خبرة طويلة في مقارعة السياسة الفرنسية أدرك بعد اندلا ع الثورة ضرورة الالتحاق بصفوفها وهذا ما تحقق في بداية عام 1956م، حيث استقر في القاهرة ونشط في الوفد الخارجي، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ في أوت 1957م واختير ليكون أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة في 19سبتمبر 1958م، وأعيد تعيينه لها سنة 1960م ثم أزيح في ماي 1961م، واختار صف المعارضة لغاية وفاته1985م([4]).

المبحث الثاني: الدور العسكري والسياسي للجنة التنسيق والتنفيذ الثانية.

المطلب الأول: تأسيس لجنة العمليات العسكرية COM (04/ 04 / 1958م).

إذا كانت الفترة الممتدة من اندلا ع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 وإلى غاية نهاية شهر أوت 1956 قد امتازت بحرب العصابات ضد العدو، وإذا كان مؤتمر الصومام قد قرر تنشيط العمل الفدائي في المدن والقرى من أجل تعميم حالة الحرب، فإن المجلس الوطني للثورة في دورته الأولى المنعقدة بالقاهرة دعا إلى تجاوز حرب العصابات تلك وذلك من أجل انجاز ديان بيان فو على الشاكلة الجزائرية ([5])، إن اتخاذ هذا القرار يرجع في

([1])– عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام المرجع السابق ، ص: 262 – ص : 264.
([2])– عز الدين معزة: المرجع السابق، ص :28.
([3])– عبد الله مقلاتي: أعلام وأبطال المرجع السابق، ص: 260.
([4])– ابتكار للنشر والتوزيع: أبطال من ذاكرة الثورة،ج 01، الجزائر: (دس)، ص: 42.
([5])– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ج 02، ص :102.

أساسه إلى تأثر بعض أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ خاصة السيدين لخضر بن طوبال المدعو سي عبد الله وعبد الحفيظ بوصوف المدعو سي مبروك بأدبيات كل من ماوتسي تونغ وتروتسكي، لكن هذا القرار لم يأخذ بعين الاعتبار الواقع الجزائري الذي كان يومها يختلف عن الواقع الصيني أو الهند الصينية، ولهذا السبب ظل هذا القرار حبرا على ورق.

وفي إطار نفس التوجه العسكري ذاك قرر المجلس الوطني للثورة ضرورة الإسراع بإنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني، ولكن تنفيذ هدا القرار تعثر في بداية الأمر نتيجة للصراع الذي صاحب خروج اللجنة إلى الخارج وبعد التخلص من عبان ظهرت إلى الوجود هذه الفكرة من جديد([1]). هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن لجنة التنسيق والتنفيذ التي أرهقتها طلبات الولايات الملحة على تزويدها بالسلاح كان عليها أن تواجه العديد من المشاكل، وأن تجد حلولا للصراعات في الداخل وتلك التي تطرأ في تونس، وكذا توحيد القيادة العسكرية. وبتاريخ 04 /04 /1958قررت اللجنة توزيع المسؤوليات على كل واحد من أعضائها بدقة، وفي هذا الصدد استحدثت 08 دوائر مركزية تتعلق أهمها بالحرب، التسليح، الاتصالات والاستعلام، التي أسندت على التوالي لكل من كريم، أوعمران، بوصوف، وفي 09 أفريل 1958 تم إنشاء القيادة العسكرية العملياتية المكلفة بمراقبة الولايات([2])، ومواجهة أخطار الأسلاك الشائكة المكهربة لمنع دخول السلاح إلى الجزائر ([3])، وتنظيم المواجهة ضد بلونيس وأتباعه، وتسوية وضعية الجنود والضباط الذين فروا من الجيش الفرنسي والتحقوا بصفوف الثورة وذلك خلال عامي 1957 و1958([4]).

وكان كريم قد شكل في ربيع 1958 بصفته مسؤول الشؤون العسكرية "مكتبا تقنيا"على مستواه يتألف من 03 ضباط من الفارين هم: الرائد مولود إيدير والنقيب محمد زرقيني والملازم الأول سليمان هوفمان، وعن هذا المكتب تولدت فكرة إنشاء جيش نظامي بأتم معنى الكلمة، وبعد أن تبنى كريم هذه الفكرة قام الرائد إيدير بإعداد تقرير مفصل حول الموضوع قُدم للجنة التنسيق والتنفيذ في يوليو من نفس السنة ويقترح التقرير مخططا لجيش نظامي قوامه 160 ألف جندي يتولى تأطيرهم05 آلاف ضابط بمساعدة 16 ألف ضابط صف، غير أن أنصار حرب العصابات عارضوا هذا المخطط بشدة وقد وجد اعتراضهم آذانا صاغية لدى بن طوبال وبوصوف، فوُضع التقرير في الأدراج مؤقتا دون أن يمنع ذلك حركية الجيش من الاستمرار([5]).

([1])– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ج 02، ص:105.

([2]) – محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، الجزائر: شركة دار الأمة، (د س)، ص: 164.

([3])– خليفة الجنيدي: المصدر السابق، ج 01، ص: 505.

([4])– محفوظ قداش: المصدر السابق، ص: 164.

([5])– محمد عباس: الثورة الجزائرية المرجع السابق، ص: 349.

بادر كريم بصفته عضو لجنة التنسيق والتنفيذ مكلف بالقوات المسلحة في 04 أفريل 1958 بإنشاء ما سمي ب "لجنة العمليات العسكرية " قصد توحيد قيادة الجيش حيث تكون هذه اللجنة بمثابة هيئة أركان للقوات المسلحة وتتشكل من:

1) **لجنة الشرق**: بقيادة العقيد محمدي السعيد والعقيد عمارة بوقلاز قائد القاعدة الشرقية والرائد عمار بن عودة نائب قائد الولاية الثانية([1])،كلفت القيادة العسكرية العملياتية في الشرق بمراقبة ومتابعة الولايات الأولى والثانية والثالثة واتخذت من مدينة الكاف التونسية مقرا لها([2]).

2) **لجنة الغرب**: بقيادة العقيد هواري بومدين قائد الولاية الخامسة ويساعده العقيد صادق دهيلس قائد الولاية الرابعة ومقره الحدود الجزائرية المغربية التي تتخذ منطلقا للإشراف على الكفاح المسلح في الولايتين الرابعة والخامسة فيما عهدت الولاية السادسة (الصحراء) للعقيد أحمد بن عبد الرزاق([3]). وبمجرد التنصيب وانطلاق العمل تمكن العقيد هواري بومدين من تنظيم الفرع الذي أسندت له مسؤوليته تنظيما عصريا تميز بالدقة في التخطيط والانضباط في ممارسة النشاط العسكري، واستطاع أن يثبت ويطور أجهزة الاستعلامات والإمدادات التي أنشأها سلفه ومعلمه العقيد بوصوف وتجاوز مسألة الأشخاص إذ عرف كيف يختار محيطه الضيق ويفرض جو الأخوة والتعاون بين الجميع.

لكن العقيد محمدي السعيد لم يحالفه النجاح في تأدية مهامه إذ وجد صعوبة جمة في إقناع نوابه بمسؤوليته عليهم، ولذلك راح كل واحد منهم يعمل مستقلا ومباشرة مع الولاية التي جاء منها أو كان يشرف عليها وبالتدريج تأزم الوضع في الحدود الشرقية وبدأ المرض يسري إلى هيئات الثورة خاصة منها الولاية الأولى والقاعدة الشرقية([4]).

هذه اللجنة هي أول هيئة مسؤولة على جيش موزع بكيفية لا تخضع لأي تخطيط منتشر على طول الحدود يرفض بعضه الانصياع للقيادة الموحدة والدخول إلى مراكز التكوين قصد الاستفادة من التدريب العسكري، وأظهر آخرون نوعا من التمرد كما حصل في جبل الشعانبي بالأراضي التونسية، وأظهر آخرون تمردا معلنا بعد خلاف مع قيادة الأركان أدى إلى مواجهات في جبل سيدي أحمد بسبب خلافات تتعلق بعبور الخطوط المكهربة، في مثل هذه الظروف الصعبة إذن وجدت لجنة العمليات العسكرية التي صرفت قسما كبيرا من نشاطها في مسائل هامشية كالانضباط والخضوع للقيادة الموحدة ... ومما زاد في صعوبة عمل هذه اللجنة أن الخط المكهرب كان قد اكتمل العمل به منذ 15 سبتمبر 1959، وأصبح يشكل عائقا قويا يحول دون تحقيق الاتصال بين الداخل والخارج،

([1])– مسعود عثماني: المرجع السابق، ص:487.

([2])– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ج 02، ص: 105.

([3])– محفوظ قداش: المصدر السابق، ص: 165.

([4])– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق،ج 02، ص: 105.

وكان من نتيجة هذه المشاكل اختلاف في الرؤى بين أعضاء اللجنة مما جعل لجنة الشرق تتعثر، بخلاف لجنة الغرب التي أظهرت تماسكها وجديتها في العمل، فانعكس أثر هذا الانسجام على الوحدات وشمل كل الهياكل([1]).

❖ **حل لجنة العمليات العسكرية:** دامت تجربة القيادة العسكرية العملياتية 06 أشهر إذ سرعان ما وقعت مشاحنات وتبادل الاتهامات بين عقداء القيادة في تونس ومحمدي السعيد المتهم بتفضيل الضباط القادمين من الجيش الفرنسي، والمتهمين بدورهم بافتعال مشاكل وصعوبات للولاية الثالثة([2]).

أمام هذا التطور الخطير وبعدما بدا لكريم أن مردود لجنة الشرق سلبيا وغير مجد سارع إلى حلها([3])، فاجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ في يوم 09/09 /1958 وأعلنت عن ذلك ([4])، وأرفق هذا الحل بإجراءات عقابية متفاوتة ضد أعضاء اللجنة بالنفي أو التخفيض من الرتب، حيث استدعى كريم أعضاء هذه القيادة إلى القاهرة بعد أن اقتنع بشغلها في 1958/09/13 وأصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ عقوبات في حق الأطراف المتصارعة تراوحت بين تعليق النشاط لمدة شهر بالنسبة لمحمدي السعيد، و03 أشهر بالنسبة لكل من عمارة بوقلاز وعمار بن عودة، ولمدة غير محدودة بالنسبة لمحمد لعموري مع تخفيض رتبته، وكرد فعل على هذا ولأنهم خافوا على حياته طالب الموالون للعقيد لعموري بعودته إلى الجزائر كما استغربوا العقوبة الرمزية التي تعرض لها محمدي السعيد([5]).

وبديهي يقول الدكتور محمد العربي الزبيري– أن هذه العقوبات موجهة بالدرجة الأولى ضد الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، وسوف يكون ذلك واحدا من الأسباب التي قادت إلى محاولة قلب الحكومة المؤقتة في إطار ما أصبح ما يعرف بـ "مؤامرة العقداء"([6]).

وبعد حل لجنة العمليات العسكرية بأقل من شهر واحد أعيد النظر في المسألة من جديد من أجل الحفاظ على وحدة الجيش وهياكله ونظمه، فأنشأ كريم وزير القوات المسلحة في أول حكومة مؤقتة هيئة جديدة عرفت باسم "قيادة الأركان"وتتبع هذه القيادة وزير القوات المسلحة مباشرة ([7])، ولكن هذا التنظيم الجديد لم يستطع أن أن يكتسب السلطة اللازمة للسيطرة على النشاط العسكري، وأدى هذا الضعف إلى ظهور أزمة داخلية مستعصية

([1]) – مسعود عثماني: المرجع السابق، ص: 488.
([2])– محفوظ قداش: المصدر السابق، ص: 165.
([3]) – مسعود عثماني: المرجع السابق، ص: 489.
([4])– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ج 02، ص: 105.
([5])– محفوظ قداش: المصدر السابق، ص: 165.
([6])– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ج 02، ص: 105.
([7])– مسعود عثماني: المرجع السابق، ص: 489.

سياسيا وعسكريا، وبما أن الحكومة كانت تتخبط في أزمة شديدة بين أعضائها قرر رئيس الحكومة بموافقة كريم استدعاء عقداء الولايات إلى اجتماع عام في سبتمبر 1959 وهو ما يسمى باجتماع العقداء العشرة([1]).

المطلب الثاني: تأسيس الحكومة المؤقتة (GBRA) 1958/09/19م.

يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية يوم 19 سبتمبر1958م من بين الأحداث الهامة التي شهدتها الثورة إذ يمكننا اعتبار هذا الحدث حصيلة لظروف وعوامل عاشتها الثورة داخليا وخارجيا والتي من بينها الصعوبات التي وجهتها قيادة الثورة فأجبرتها على مغادرة الجزائر باتجاه الخارج بعد فشل معركة الجزائر1957م، ورد الفعل العنيف للسلطات العسكرية الفرنسية، ورغم أن اللجنة حاولت معالجة المشاكل الداخلية للثورة من تونس ثم العودة إلى أرض الوطن لكن الأحداث سارت نحو الأسوأ وقد أدى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957م تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان ولكن وبفضل اللجوء إلى وساطة فرحات عباس تم حل الأزمة مؤقتا بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة في مؤتمر القاهرة 1957م ورغم ذلك فإن لجنة التنسيق والتنفيذ بقيت تدور في حلقة مفرغة وتعاني من غياب روح الثقة وعدم التجانس بين الأعضاء المشكلين لها ([2]).

وبعد ذلك بادرت اللجنة إلى حل الأزمة الداخلية بالتفكير في إنشاء اللجنة العسكرية (COM)، لكن الأمور تأزمت بعد حادثة اغتيال عبان رمضان، وما ترتب عنها من آثار سلبية على أعضاء اللجنة، ويضاف إلى ذلك عودة الجنرال ديغول إلى الحكم بعد حوادث 13 ماي 1958م، أضف إلى هذه الظروف الأوضاع السيئة التي مر بها جيش التحرير والشعب الجزائري داخل الجزائر وكذلك الأوضاع العصيبة على مستوى الحدود الشرقية والغربية أيضا([3]).

إن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية كانت تختمر في أذهان قادة الثورة الجزائرية منذ 1956م وفي هذا الإطار يذكر عمر بوضربة في كتابه (النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)، أن السيد رضا مالك ذكر أن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية بدأت تتبلور بعد اختطاف طائرة الزعماء الخمس 22 أكتوبر 1956م، ثم طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957م خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957م حيث اتخذ قرار تم بموجبه التفويض للجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس حكومة جزائرية حينما تحين الظروف المواتية.

([1])- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص: 49.

([2])- عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي 1960 ، الجزائر : دار الحكمة، 2010م، ص: 21 – ص :23 .

([3]) – أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص: 579.

وأعيد طرح الفكرة في مؤتمر طنجة في أفريل 1958م بالمملكة المغربية بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والدستور الجديد التونسي من أجل تأسيس حكومة جزائرية في المنفى([1]).

وفي الأخير أرادت هذه الحكومة الخروج إلى النور لتباشر مسؤولياتها من يوم الجمعة 04 ربيع الأول والموافق لـ 19 سبتمبر 1958م ([2])، حيث تم الإعلان الرسمي عنها بالعاصمة المصرية القاهرة وسط حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء وسفراء بعض الدول العربية حيث قام بقراءة بيان التأسيس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية السيد فرحات عباس، علما أن حفلين آخرين نظما بتونس والرباط في نفس الوقت، وبالتالي أصبحت الحكومة المؤقتة الجزائرية محل لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 19 سبتمبر 1958 م ليكون مصير لجنة التنسيق والتنفيذ حسب بن خدة كما ذكرت جعفر رتيبة في مذكرتها لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956-1958 أنها استمرت بصورة اخرى حيث أعطي لها اسم آخر هو اللجنة الدائمة CPR و أصبحت الحكومة المؤقتة الجزائرية هي الممثل الحقيقي للسلطة.([3])

هذا وقد تم تسجيل أولى الاعترافات بهذه الحكومة الجديدة خلال ذلك الحفل من طرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة ثم الجمهورية العراقية فالمملكة الليبية ثم دولة باكستان([4])، فكان هذا التأسيس بمثابة دعم لقدرات الشعب المالية والمادية، ويقضي بالمقابل على آمال جيش الاحتلال في ابقاء سيطرتهم على الجزائر، ومن الناحية الدبلوماسية سيكون دخولا للساحة الدولية وإحراجا حتميا للعلاقات الفرنسية الدولية([5]).

ضمت أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية تسعة عشر شخصية برئاسة فرحات عباس و أربعة عشر وزيرا ونائبين للرئيس وثلاثة كتاب دولة (انظر الملحق رقم 05)وكانت التشكيلة كالتالي:

- نائب المجلس الوزاري: فرحات عباس.
- نائب رئيس المجلس الوزاري وزير القوات المسلحة: كريم بلقاسم.
- نائب رئيس المجلس: أحمد بن بلة.
- وزراء الدولة: حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، رابح بطاط، محمد خيضر([6]).
- وزير الخارجية: محمد الأمين دباغين.
- وزير الأسلحة والتموين: محمود الشريف.

([1])- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص: 42 – ص: 44.

([2]) – عبد الرحمان بن العقون: مذكراتي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 2013م، ص: 274.

([3])- جعفر رتيبة : المرجع السابق ، ص: 90 .

([4])- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص: 47.

([5])- محمد عباس: الثورة الجزائرية المرجع السابق، ص :442.

([6])- جعفر رتيبة: المرجع السابق، ص: 88 – ص: 89.

- ووزير الداخلية: عبد الله بن طوبال (لخضر).
- وزير شؤون إفريقيا الشمالية: عبد الحميد مهري.
- وزير الاقتصاد والمالية: أحمد فرنسيس.
- وزير الاتصالات العامة والمواصلات: عبد الحفيظ بوصوف.
- وزير الإعلام: أحمد يزيد.
- وزير الشؤون الثقافية: أحمد توفيق المدني.
- كتاب الدولة وكانوا كلهم في الجبل وهم: الأمين خان، عمر أوصديق، مصطفى اصطنبولي([1]).

هذا وقد اختلفت الآراء حول تنصيب فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة فبن خدة يقول عن تنصيبه: (يجب أن نعترف أن عباس صاحب شخصية سياسية معروفة بغض النظر عن منهجه السياسي مع أساليبه في العمل ومن هذا المنطلق اختير لترأس أول حكومة) ([2])، أما أحمد بن بلة فقال:(لقد تعجبنا جميعا في السجن من إعلان هذه الحكومة برئاسة فرحات عباس الذي لم يكن يؤمن بالثورة، وكانت لديه مشكلة في قضية هوية الجزائر والجزائريين، ولم يكن يصلح إطلاقا ليكون رمزا للثورة الجزائرية والشعب الجزائري لذلك حينما أعلنت هذه الحكومة برئاسة فرحات عباس شعرنا بأن شيئا خطيرا قد وقع داخل الثورة الجزائرية([3]). والحقيقة أن اللجنة قامت باختياره لاعتداله وكبر سنه (59 سنة) وخبرته الطويلة في نضاله السياسي وعدم ميله لأي كتلة من الكتلات التي كانت موجودة داخل القيادة العليا([4]).

إن الإعلان عن هذه الحكومة يعتبر بمثابة بعث للسيادة والدولة الجزائرية من جديد، وفي نفس الوقت يفند أولا الأطروحة الفرنسية التي تبناها ديغول كما تدل تصريحاته الرسمية والتي تقوم على أن لا وجود للدولة الجزائرية، وثانيا فإن هذا الإعلان يكون ردا عمليا على دعاة الإدماج،كما أن إنشاء مؤسسة حكومية تقود كفاح الشعب الجزائري يخدم إستراتيجية عمل القيادة الثورية ويحقق لها مكاسب سياسية وعسكرية، فهذه المؤسسة سوف تكون الممثل الوحيد والرسمي للشعب الجزائري([5])،و واجهت بحزم السياسة الفرنسية ومخططاتها الجهنمية فقد ردت في أول إعلان لها يوم 26 سبتمبر 1958م عن سياسة الإدماج التي جاء بها ديغول، كما جمعت الحكومة المؤقته في إستراتيجيتها بين العمل السياسي و العمل العسكري، وذلك للرد على سياسة ديغول ولهذا تم التركيز عسكريا على أولوية التسليح وتنظيم جيش التحرير الوطني، وفي الميدان السياسي اجتهدت الحكومة المؤقتة في الرد على مناورات

([1])– عبد الرحمان العقون: المصدر السابق، ص: 274.
([2])– بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف الجزائر:دار النعمان، 2008م، ص 103.
([3])– أحمد منصور: الرئيس احمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر ، ط02 ، الجزائر : دار الأصالة ، 2012 م ، ص : 103.
([4])– عز الدين معزة: المرجع السابق، ص: 242.
([5])– نوة نوي: المرجع السابق، ص: 24 – ص: 25.

ديغول (الاستفتاء، مشروع قسنطينة، سلم الشجعان)، كما أنها اهتمت بتفعيل نشاطها الخارجي، وذلك بتشكيل بعثات رسمية لها في الدول التي اعترفت بها، ومكاتب في الأقطار التي لم تعترف بها([1]).

وخلاصة لما تم التوصل إليه فإن المجلس الوطني للثورة من خلال دورته في القاهرة أوت 1957م قام بتوسيع عدد أعضائه إلى 54 عضو بدل من 34، وما يميزه ارتفاع عدد العسكريين فيه كما تقرر أيضا رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 14 عضو، 05 عسكريين و04 سياسيين وأصبحت تعرف بلجنة التنسيق والتنفيذ الثانية.

لم تكن تجربة لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية كسابقتها لأن طبيعة العلاقات بين عناصر التشكيلتين كانت مختلفة بشكل كبير، فقد حل التنافس بين الباءات الثلاث حول المواقع القيادية محل التكامل والانسجام بين عبان وبن مهيدي وبن خدة ودحلب في العاصمة بينما تحولت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية البعيدة عن ميادين المعارك بعد استقرارها النهائي في الخارج إلى هيئة سياسية تحت سيطرة الباءات الثلاث([2]).

وقد ظهر جليا أن أداء اللجنة الثانية خلال هده الفترة شهد تحكم هذه الدائرة المغلقة في زمام الأمور وتوجهه إلى إبعاد كل السياسيين، وهو ما يعني العودة إلى مرحلة ما قبل مؤتمر الصومام من خلال تغييب المؤسسات القيادية للثورة في اتخاذ القرار، وقد شكل ذلك انحرافا كبيرا عن الممارسة الديمقراطية التي اقرها المؤتمر والتي أدت باللجنة إلى ارتكاب أخطاء كبيرة خلال هذه الفترة وعلى رأسها اغتيال عبان رمضان دون أية محاكمة ثم فرض العقوبات على العقداء في لجنة العمليات الشرقية والتي أدت إلى انفجار أزمة العقيد العموري التي ستواجهها الحكومة المؤقتة بمجرد تأسيسها،كما تميزت لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى بعملها الديمقراطي بينما يسجل على اللجنة الثانية أنها ابتعدت عن الممارسة الديمقراطية، وقد يعود ذلك إلى طبيعة التكوين العسكري لأغلبية عناصر اللجنة، ودخول الثورة مرحلة المواجهة الشاملة عسكريا مع فرنسا([3]).

([1])-، نوة نوي: المرجع السابق، ص : 24 – ص :25.

([2]) – رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص: 169.

([3]) – رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص: 169.

خـــــــــاتمة

خاتمة:

بعد هذه الدراسة لموضوع لجنة التنسيق والتنفيذ من 1956م إلى 1958م نخلص إلى مجموعة من النتائج هي كالآتي:

يعتبر مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م حدثا مهما في تاريخ الثورة التحريرية، فقد انعكست قراراته على النشاط السياسي والعسكري للثورة،كما أوضح ميثاقه مبادئ وأهداف الكفاح التحرري.

لقد انتقلت الثورة من خلال مؤتمر الصومام من مرحلة الأداء الفردي إلى مرحلة العمل الجماعي الموجه، كما تمكن من إخضاع كل أطراف قادة الثورة إلى قيادة وطنية مركزية، بالإضافة إلى أنه أحدث تغييرا كبيرا على المستوى العسكري والسياسي للثورة، وذلك يتضح من خلال تنظيم جيش التحرير الوطني وإنشائه للمجالس الشعبية عن طريق الانتخابات كل هذا يدل على وجود تنظيم محكم، وكذلك يدل على وجود بعد ديمقراطي لدى بعض القادة المنظمين له، وعلى الرغم من الإجماع الحاصل على أهمية المؤتمر كحدث بارز في مسار الثورة، إلا أن بعض قراراته تعرضت للانتقاد مثل: مسألة أولوية الداخل على الخار،وأولوية السياسي على العسكري وغيرها من القرارات التي خرج بها المؤتمر، وهو ما جعل كثيرا من قضايا المؤتمر محل جدل ونقاش.

وكانت من أهم القرارات التي خرج بها المؤتمر وضعه لمؤسسات قيادية للثورة بهدف احداث وإحكام هيكلة تنظيمية جيدة للثورة، والتي من بينها لجنة التنسيق والتنفيذ كجهاز تنفيذي للمجلس الوطني للثورة حيث تتكفل بالإشراف على الجهازين السياسي والعسكري للثورة، وكانت من أبرز نشاطاتها إضراب 08 أيام 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957م، ومعركة الجزائر 1957م.

وبعد هذا الحدث رأت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تواصل معركتها من خارج أرض الوطن في ظروف ملائمة مادامت الثورة في قوة ونشاط بعد إضراب 08 أيام ومعركة الجزائر التي نتج عنها تفكيك تنظيم جبهة التحرير الوطني السياسي والعسكري والسيطرة الفرنسية على مدينة الجزائر.

استقرت لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس، ثم بعد ذلك اتجهت نحو القاهرة أين تم اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته الأولى في القاهرة أوت 1957م وتقرر فيه توسيع أعضاء المجلس الوطني للثورة والذي أصبح يضم 54 عضو بدل 34، كما تم خلاله توسيع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 14 عضو، ومن خلال هذا الاجتماع أصبحت تعرف بلجنة التنسيق والتنفيذ الثانية 1957 – 1958م، وكانت من بين الصعوبات التي واجهتها هذه اللجنة هي قضية اغتيال عبان رمضان في 23 سبتمبر 1957م، وهذا بعد الصراع بين قادة لجنة التنسيق والتنفيذ السياسين والعسكريين.

قامت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية بنشاطات تمكنت من خلالها من مواصلة مسيرة الكفاح السياسي والعسكري، والمتمثلة أساسا في:

- تأسيسها للجنة العمليات العسكرية COM في 04 /04/ 1958م بمبادرة من كريم بلقاسم.
- تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958م والتي كان على رأسها فرحات عباس وذلك بهدف دعم الثورة والوصول بها إلى مرحلة الاستقلال.

وعليه فإن لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى يسجل عليها أنها تميزت بالعمل الديمقراطي والثقة المتبادلة بين أعضائها ويتضح ذلك من خلال توزيع المهام بين القادة لتحقيق أحسن النتائج فكان كل واحد منهم يقدم عرضا عن أعماله أمام اللجنة، بينما يسجل على لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية أنها ابتعدت عن الممارسة الديمقراطية وهذا يعود إلى سيطرة التكوين العسكري على أغلبية عناصر اللجنة.

- نخلص في الأخير إلى أن لجنة التنسيق والتنفيذ هي الجهاز التنفيذي الحقيقي للثورة الجزائرية بالإضافة إلى أنها كانت منطلقا للتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، وذلك من خلال تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م التي تولت فيما بعد أمر تدويل القضية الجزائرية وتحقيق الدعم الدبلوماسي لها.

الملاحق

الملحق رقم (01):

أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى (1)

(1)- مسعود عثماني : المرجع السابق ، ص:376.

الملحق رقم (02):(1)

صفحة ٨ — المقاومة الجزائرية — ١٦ فيفري ١٩٥٧

صدى الاضـــــراب العظيم في الاقطـــــار العربية الشقيقة

خصصت جريدة « العلم » لسان حزب الاستقلال المغربي مقالها الافتتاحي للقضية الجزائرية وقد جاء في ذلك المقال بالخصوص :

« تبتدىء قريبا مناقشة قضية الجزائر الشقيقة في الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة . وبذلك تتخذ هذه القضية صبغتها الخاصة في المجال الدولي بعد ان كانت فرنسا تزعم وما تزال تزعم ان الجزائر جزء لا ينفصل عنها بالرغم مما يفصل البلدين من بحر وتاريخ ودين ولغة وجنس الى آخر الفوارق الموجودة بين الجزائريين والفرنسيين .

ومضت جريدة « العلم » من المدهش حقا ان لا تحاول الحكومة الفرنسية ان تواجه الحقائق التي لابد أن تواجهها في يوم من الايام عاجلا وآجلا فتعمل على وقف متاعبها في الجزائر مستعينة بتدخل الهيئة الدولية للوصول الى الحل الذي اصبح من الواضح ان لابد من الوصول اليه بعد سنتين كاملتين من الكفاح المسلح المرير وبعد ذلك تحقق هدفين .

اولا - الاعتماد على القرار الذي اتخذته الهيئة لانقاذ الجزائر وبذلك يأتي هذا القرار بعد اعن الارقام العسكرية كما حصل في الهند الصينية .

ثانيا - الاعتماد على القرار للتغلب على المتطرفين العسكريين والمدنيين من الفرنسيين الذين حيل بينهم نهائيا وبين ان يتبينوا مصالح بلادهم الحقيقية وبذلك يستيقظ جانب كبير من الراي العام الفرنسي اذ لا يمكن ان يكون فرنسا وحدها على الصواب وباقي العالم كله على خطأ

تعاليق الصحف العربية

المصرية في افتتاحيتها بالعدد الصادر يوم الاربعاء ٣٠ - ١ - ٥٧ عن القضية الجزائرية فكتبت تقول :

« ان الكفاح الذي يخوضه الآن الشعب الجزائري في الجزائر وفي فرنسا نفسها يعد مثالا للمعركة الكبرى التي تخوضها الامم العربية باجمعها ضد الاستعمار » ثم مضت تقول :

« لقد فضلت فرنسا لانسحاب من الجمعية العمومية اثناء المناقشة التي ستجرى حول القضية الجزائرية ويدعي المر . « ... » وزير خارجيتها ان فرنسا ستجد براهين تبرر موقفها ازاء هذه المشكلة . ثم استطردت الصحيفة تقول :

اذا قررت فرنسا الدفاع عن موقفها مدعية ان الجزائر ارض فرنسية فانها تتجه نحو فشل محقق بعد فشلها في مصر .

ثم قالت صحيفة « الشعب » ان الشعب الجزائري يكافح منذ سنتين ولم يظهر اي ضعف والاضراب العام الذي اعلن لمدة ثمانية ايام يأخذ باعجاب وتقدير الجميع وختمت الصحيفة المصرية افتتاحيتها بهذه العبارة « ان كفاح الشعب الجزائري ينذر بنهاية الاستعمار في اجل قريب »

وكتب صاحب افتتاحية « الصباح » معلقا على فشل السلطات الفرنسية في احباط الاضراب .

« فقدت السلطات الفرنسية الامل في تحطيم الاضراب بعد ما استعملت جميع الوسائل لمنع حصوله ثم لاحباطه بعد اعلانه

وانبعثت علامات الخيبة على وجوه ممثلي تلك السلطات المتصلين بالصحفيين والمراسلين الاجانب فقرروا انهم (عاجزون عن تقديم معلومات مضبوطة عن نسبة الاضراب) وقد كانوا يسرعون في الماضي بعد مرور بضع ساعات على اعلان اي اضراب الى اصدار بيانات واحصاءات وارقام ونسب يحاولون بها اثبات فشل حركة الوطنيين .

نعم . فشلت وسائل التهديد والوعيد كما فشلت وسائل (الموزيكا) وتوزيع قطع الحلوى على الاطفال في (حي القصبة) ولم يسع الجنرال (زلاط) ورفاقه الا ان يسجلوا خيبة املهم معلقين رجاءهم في امر واحد . هو مدى قدرة الشعب الجزائري على تحمل مشاق الاضراب طيلة بقية ايام الاضراب .

ولكن هذا الامل الاخير سيخيب مثلما خابت آمال اخرى لان الشعب الذي صمد امام والذي واجه في جلد حملات الاكتساح والتقتيل وصبر وصابر منذ عامين وتحمل المكاره واظهر طول النفس في كفاحه المستميت ان الشعب الذي تجلت فيه صفات الصمود والاستبسال في اروع مظاهرها لن يجد صعوبة في الوقوف ثمانية ايام ساخرا ينظر الى المستعمرين وهم (يضغطون) على زناد السلاح تارة ويعرضون الحلوى تارة اخرى ويعزفون الالحان العسكرية طورا ويرقصون غضبا وحنقا طورا آخر

وسيدركون في آخر الاسبوع انهم سعوا وراء سراب لم يكن يخفي لهم سوى الخيبة القاتلة التي تقضي مرارتها على كل قوة معنوية - ان بقيت في قرارة نفوسهم قوة معنوية ما .

وعندئذ سيكتشف الفرنسيون مدى عمق الهاوية التي جرهم اليها « لاكوست » بما سماه (الساعة الاخير) وسيعلمون ان ربع الساعة ذلك انما هو مثلما تفانى الجزائريون في اقيامهم اياه - ربع الساعة الاخير لفرنسا لا في الجزائر فحسب بل

(1)- جريدة المقاومة: لسان رجال جبهة التحرير الوطني للدفاع عن شمال إفريقيا (صدى الإضراب العظيم في الأقطار العربية الشقيقة،العدد 07 ،16 فيفري 1957 ، ص: 8 .

الملحق رقم(03):[1]

بلاغ من «لجنه التنسيق و التنفيذ»

لجبهة التحرير الوطني الجزائري

ان الاخ العربي بن مهيدي العضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ قد وقع اغتياله في ادارة البوليس الفرنسي .

فبعد عشرة ايام من التعذيب لم تستطع الشرطة الفرنسية ان تنتزع منه شيئا من الاعترافات فآثرت ان تتخلص منه بالقتل ببرودة .

وان الوزير لاكوست لم يتردد في ارتكاب هذا الجرم الفظيع ليشفي غليل احقاده ففي الوقت نفسه الذي كان فيه رئيس الحكومة الفرنسية يصرح في امريكا بانه مستعد لمقابلة قادة الثورة الجزائرية تأتي حادثة اغتيال بن مهيدي العضو الوحيد في لجنة التنسيق والتنفيذ الذي وقع في ايديهم لتكشف النقاب عن مغالطة السياسيين الفرنسيين .

ان الارهاب الاستعماري الذي يسود اليوم عاصمة الجزائر بعد ان فشل في الجبال اصبح هو الوسيلة الوحيدة التي تنوي فرنسا استعمالها لحل الازمة الجزائرية .

ان جنود الجنرال « ماسو » قد اغتالوا ببرودة جميع الوطنيين الذين رفضوا ان يتنكروا لزملائهم في الكفاح . ان مئات من شباب العاصمة الجزائريين قد ذبحوا امام الملاء في «الصمعة» بين البليدة وعاصمة الجزائر .

ان الوزير لاكوست عندما اغتال بن مهيدي لم يتحد المكافحين الجزائريين والشعب الجزائري فقط بل تحدى ايضا العالم كله عندما اوصى فرنسا بان تبحث عن حل المشكلة الجزائرية . وان هذا التحدي يدل على ان فرنسا لا تنوي ان تتخلى عن شيء من امتيازاتها في الجزائر . وهو يدل مرة اخرى على ان فرنسا لا يمكن ان ننتظر منها شيئا . وسيفهم العالم لماذا اعلنت جبهة التحرير ان الحرب ستطول . ولماذا لم تستجب لنداءات قي مولي .

ان الاخ العربي بن مهيدي الوطني الصميم والمقاوم من الساعة الاولى قد وقع اغتياله بصفة رهيبة فظيعة .

ان فرنسا ظنت انها قد تخلصت من عدو خطير ، ولكنها ستجده دائما منتصبا امامها لان العربي بن مهيدي سيكون عند جميع المقاومين مثالا للايمان والبطولة والثبات . ان القضية التي سقط من اجلها بن مهيدي في ميدان الشرف لن تكون قضية خاسرة ، ان جبهة التحرير الوطني تقسم بانها ستواصل المعركة الى النصر النهائي .

جبهة التحرير الوطني الجزائري

(1) - جريدة المقاومة : المصدر السابق ،(بلاغ من لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري)، العدد 18،09 مارس 1957م ، ص :12.

الملحق رقم (04):

أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية[1]

اعضاء اللجنة وهم من اليمين إلى اليسار الجالسون : الأمين دباغين – الشريف محمود – فرحات عباس عمر او عمران ، الواقفون : كريم بلقاسم – الاخضر بن طوبال – عبد الحفيظ بوصوف – عبد الحميد مهري .

(1) – خالفة معمري : المرجع السابق ، ص: 2

الملحق رقم(05):

أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى(1)

(1)- مسعود عثماني: المرجع السابق، ص:416.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

➢ **المصادر:**

01- بلحسين مبروك: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر – القاهرة 1954 – 1956م) مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، تر: الصادق عماري، الجزائر: دار القصبة، 2004م.

02- الديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 02، مصر: دار المستقبل العربي، 1990م.

03- دحلب سعد: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، الجزائر: دحلب،2007 م.

04- هشماوي مصطفى: جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م،(ب ت).

05-حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل فيصل، لبنان: دار الحكمة، 1983م.

06-كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962م، الجزائر: دار القصبة، (ب ت).

07- المدني أحمد توفيق: حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج 03، (ب م): الشركة الوطنية، 1982م.

08- منصور أحمد: الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط 02، الجزائر: دار الأصالة، 2012م.

09- نور عبد القادر: حوار حول الثورة، إعداد: الجنيدي خليفة، ج 01، الجزائر: المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، 1986م.

10- بن العقون عبد الرحمان: مذكراتي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،2013م.

11-قداش محفوظ: وتحررت الجزائر، الجزائر: دار الأمة، (ب ت).

12- تقية محمد: الثورة الجزائرية المصدر الرمز المال، تر: عبد السلام عزيزي، الجزائر: القصبة، 2010 م.

13- بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف، الجزائر: دار النعمان، 2008م.

➢ المراجع:

1-أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956 1962م، الجزائر: دار هومة 2009م.

2-أتومي جودي: العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، ج 01، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، (ب ت).

3-إحدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 – 1962، ط 01، الجزائر: مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، 2007م.

4-بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط 01، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997م.

5-بجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ط 02، الجزائر: دار الرائد للكتاب، 2005م.

6-بومالي أحسن: إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954 – 1956، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (ب ت).

7-بوتفليقة عبد العزيز: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 م (بيان أول نوفمبر، قرارات مؤتمر الصومام برنامج مؤتمر الصومام، برنامج مؤتمر طرابلس)، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين: (ب ت).

8-بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين (الثورة في الولاية الثالثة)، الجزائر: عالم المعرفة، 2009م.

9- عبد الدايم الشريف: عبد الحفيظ بوصوف، تر: ANEP، (ب م): منشورات ANEP، (ب ت).

10-الزبير ي محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر 1954 – 1962م، ج 02، (ب م): منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1999م.

11-الزبيري محمد العربي وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 - 1962م، (ب م): المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، (ب ت).

12-زروال محمد: إشكالية القيادة في الثورة قبل مؤتمر الصومام وبعده، الجزائر: محاضرات المجلس الإسلامي الأعلى، 2002م.

13-حفظ الله بوبكر: التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2013م.

14-بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، (ب م): دار النعمان، 2012م.

15- حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل فيصل، لبنان: دار الحكمة، 1983م.

16- مقلاتي عبد الله: قاموس أعلام شهداء وأبطال الأمة، الجزائر: (ب ن)، 2009م.

17-المتحف الوطني للمجاهد: الشهيد محمد العربي بن المهيدي رموز الثورة الجزائرية 1954، (ب م): (ب ن)، 2002م.

18- مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954 – 1962م)، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012م.

19- معمري خالفة: عبان رمضان، تع: زينب زخروف، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر: (ب ن)، 2008م.

20- عباس محمد: اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف، الجزائر: دار هومة، 2003م.

21- عباس محمد: ثوار عظماء شهادات وطنية، الجزائر: دار هومة، 2003م.

22- عباس محمد: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، الجزائر: دار القصبة، 2007م.

23- عباس محمد الشريف: من وحي نوفمبر، (ب م): (ب ن)، (ب ت).

24- العسلي بسام: جيش التحرير الوطني، ط 01 بيروت: دار النفائس، 1984م.

25- عثماني مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، الجزائر: دار الهدى، 2012م.

26- الصديق محمد الصالح: من الخالدين الذين حملوا لواء الجهاد، (ب م): دار الأمة، 2010م.

27- عبد القادر حميد: عبان رمضان (مرافعة من أجل الحقيقة)، الجزائر: منشورات الشهاب، (ب ت).

➢ **: الجرائد**

1-جريدة المقاومة ، لسان رجال جبهة التحرير الوطني للدفاع عن شمال افريقيا:

-((بلاغ من لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني))، العدد 09، 18 مارس 1957.

- ((صدى الإضراب العظيم في الأقطار العربية الشقيقة))،العدد07،16 فيفري1957.

➢ **الرسائل العلمية والأطروحات:**

1-خيثر عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954- 1962)، أطروحة دكتوراه، التاريخ المعاصر، إشراف:حباسي شاوش،جامعة الجزائر، الجزائر، 2005- 2006م

2- بودلاعة رياض: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية (1954- 1962)، مذكرة ماجستير، تاريخ حديث ومعاصر،إشراف: عبدالكريم بوصفصاف، جامعة منشوري، قسنطينة، 2005- 2006م.

3-بخوش الجودي: دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية (1956-1962)، مذكرة ماجستير، التاريخ المعاصر، إشراف: مسعودة يحياوي مرابط،جامعة الجزائر 2006 -2007م.

4- معزة عز الدين: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985)، مذكرة ماجستير، التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف،جامعة منشوري، قسنطينة، 2004-2005م.

5- نوة نوي: صراع الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان العامة لجيش التحرير وأثره على الثورة (1958-1962)، مذكرة ماستر، تاريخ معاصر،إشراف: كمال مسعودي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013- 2014م.

6- عون يمينة:الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام وتأثيره على الثورة(1954- 1962م)،(الولاية السادسة نموذجا)، مذكرة ماستر، التاريخ المعاصر،إشراف: شلبي شهرزاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012- 2013م.

7-ربيع عمارة: المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956-1962م، مذكرة ماستر، التاريخ المعاصر،إشراف: فريح لخميسي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013- 2014م.

8- رتيبة جعفر: لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956- 1985م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ معاصر،إشراف: فريح لخميسي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013.

➢ **المحاضرات والمؤتمرات:**

1- بن لعبيد مفيدة: أثر التطورات السياسية في الجزائر بين 1956- 1958م على مسار الثورة التحريرية الكبرى، دراسة قانونية سياسية، منشورات مجمع هليوبوليس، قالمة، 02 و03 ماي 2012م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الفهرس	الصفحة
الإهداء.	
شكر وعرفان.	
مقدمة.	أ
الفصل الأول: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ودوره في تنظيم الثورة الجزائرية.	
المبحث الأول:مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.	11
المطلب الأول:ظروف انعقاد مؤتمر الصومام.	11
المطلب الثاني:انعقاد مؤتمر الصومام.	13
المبحث الثاني:قرارات مؤتمر الصومام.	15
المطلب الأول:القرارات الإدارية والسياسية.	15
المطلب الثاني:القرارت العسكرية.	17
المطلب الثالث: أهم الانتقادات الموجهة لمؤتمر الصومام.	19
الفصل الثاني :لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى ودورها السياسي والعسكري 1956–1957	
المبحث الأول :تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والتعريف بأعضائها.	23
المطلب الأول :تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى 1956.	24
المطلب الثاني : التعريف بأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى .	27
المبحث الثاني : الدور السياسي والعسكري للجنة التنسيق والتنفيذ الأولى.	30
المطلب الأول : إضراب ثمانية أيام [28 جانفي 1957- 04 فيفري 1957].	30
المطلب الثاني :معركة الجزائر 1957 وإنتقال الهيئة التنفيذية إلى الخارج.	35
الفصل الثالث: لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ودورها العسكري والسياسي1957–1958.	
المبحث الأول : تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية والتعريف بأعضائها.	41
المطلب الأول : تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية 1957 .	41
المطلب الثاني : التعريف بأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية .	47

المبحث الثاني :الدور العسكري والسياسي للجنة التنسيق والتنفيذ الثانية .	50
المطلب الأول :تأسيس لجنة العمليات العسكرية **COM** 04-04- 1958.	50
المطلب الثاني : تاسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة **GPRA** 19 -09 – 1958.	54
الخاتمة.	60
الملاحق.	62
قائمة المصادر والمراجع.	68
فهرس الموضوعات.	74